جامعة محمد خيضر بسكرة

أدخل الكلية

أدخل القسم

مذكرة ماستر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:

ياسمين عمراوي

يوم:01 / 06/ 2025

الإدارة الأهلية بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1947

لجنة المناقشة:

عباس كحول	أ. دكتور	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أ . محاضرة أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
قري فاروق	أ. مساعد	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

شكري وإجلالي إلى الله عزوجل الذي بث فينا روح العبادة والعلم وأنار الطريق لإنجاز هذا العمل، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في دعمي وتشجيعي طوال مشواري الدراسي، واخص بالذكر:

إلى مشرفتي الدكتوراه "وافية نفطي" على ما قدمته من وقت وجهد ونصائح ساهمت في إخراج هذه المذكرة على هذا النحو فلها مني كل التقدير والاحترام والشكر.

إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتهم القيمة، وكانوا دومًا قدوة في الإخلاص والعطاء وبالأخص الدكتور "قري فاروق".

كما أتقدم بشكري الخاص إلى كل من مد لي يد العون وأخص بالذكر عمال مكتبة المتحف الجهوي للولاية السادسة التاريخية العقيد محمد ببسكرة الذين ساعدوني في رحلة البحث عن المراجع.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء كانت مساهمة فكرية بالنقد والتوجيه والاقتراح أو كانت مساهمة معنوية بالدعاء والتشجيع.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

التوبة، الآية (105).

لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكره الله عز وجل.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

أهدي عملي هذا إلى من كانت خطواتي تزهر بدعائهم، إلى من علموني أن الإرادة تتصنع المستحيل، إلى من كانوا لي وطنا، قبل أن أعرف معنى النجاح.

إلى أمي ضلعي الثابت الذي لا يميل إلى من رزقت بها سندًا وسر الوجود.

*إلى أبي ضلي الوارق، وقدوتي الأولى والذي رباني وكافح من أجلي وأحمل اسمه بكل افتخار "**بابا الغالي**" **رحمه الله** .*

*إلى إخوتي وأخواتي سندي في الحياة أدامهم الله لي وأطال في عمرهم، لكم أهدي هذا العمل عربون حب وامتنان، واعتراف بجميلكم الذي يقدر بثمن **(هاجر، سارة، سلمى، تاج الدين، ريان، جمال، بشير)** نجاحي هو نجاحكم... وهذا الإنجاز ثمرة دعواتكم ومحبتكم الصادقة.*

إلى من لم تجمعني بها الدماء، لكن جمعتني بها الروح إلى من كانت دومًا بجانبي في الفرح والحزن في القوة والضعف إلى من ساندتني ووقفت بجانبي في كل الظروف، وجودك في حياتي كان من أجمل نعم الله فشكرًا لكِ من القلب صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي "نور الهدى سعيد".

ياسمين عمراوي

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
د.د.ن	دون دار نشر
د. ب ن	دون بلد نشر
د.س.ن	دون سنة نشر
ج	جزء
مج	مجلد
مرا	مراجعة
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ت. و	تاريخ الولوج
ص	صفحة
p	page
Ed	Edition

مقدمـــــة

احتلت فرنسا الجزائر في عام 1830م، وكان هذا الاحتلال جزءًا من مشروع استعماري ضخم يتجاوز الأهداف السياسية الفرنسية الضيقة، ويعكس رغبة في الهيمنة الكاملة والشاملة على الأراضي والموارد المحلية. ومنذ البداية، أدرك المحتل أن تحقيق هذا المشروع الكبير لا يمكن أن يتم بالقوة العسكرية وحدها، بل يتطلب تطبيق سياسة ممنهجة ومدروسة تمكنه من فرض سيطرته الكلية على المجتمع الجزائري. لذلك، تم فتح المجال أمام سياسة استعمارية مخططة تعتمد على الإدارة الأهلية، التي استُعين فيها بشخصيات جزائرية محلية لتسيير بعض الإدارات خاصة في الريف الجزائري، بهدف دراسة المجتمع والسيطرة عليه بشكل أكثر فعالية، تمثلت هذه السياسة في نظام الإدارة الأهلية، وهو نظام إداري استعماري اعتمدته فرنسا في الجزائر، يقوم على استخدام أعوان جزائريين لإدارة شؤون السكان المحليين، لكنهم كانوا يخضعون بالكامل للسلطة الفرنسية، مما جعل هذا النظام أداة للسيطرة غير المباشرة وخدمة أهداف الاحتلال. وقد تجسد هذا النظام في البداية من خلال مؤسسة "المكتب العربي"، التي كانت حلقة وصل بين السلطات الاستعمارية والأهالي، لتسهيل عملية التواصل وتسيير شؤون السكان ثم استعانت بالقياد والشيوخ.

أهمية الموضوع:

يكتسب هذا الموضوع أهمية علمية، نظرًا لدوره المحوري في تاريخ الجزائر وتأثيره على بنية المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال. كما أن دراسة آليات تطبيق الإدارة الأهلية تساعد على فهم أعمق لسياسات التحكم الاستعماري وتأثيرها على المجتمع، خاصة في إضعاف حركات المقاومة وخلق صراعات محلية.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب، نذكر منها:

1. إبراز أهمية الإدارة الأهلية في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.
2. فهم آليات التحكم الاستعماري في المجتمع الجزائري.

3. استجلاء دور الإدارة الأهلية في إضعاف حركات المقاومة وخلق النزاعات المحلية

إشكالية الموضوع:

عملت السياسة الفرنسية الاستعمارية منذ وطأت أقدامها وفق طرق تهدف الى غرس الكيان الاستيطاني و السيطرة على الجزائر، و من بين هذه السياسات الإدارة الأهلية التي طبقتها فرنسا على الشعب الجزائري في شكل مكاتب عربية. ولمعالجة هذا الموضوع، طرحنا السؤال الرئيسي التالي:

كيف كان تأثير الإدارة الأهلية على المجتمع الجزائري؟

وتتفع الإشالية إلى عدة تساؤلات فرعية منها:

1. فيما تمثلت الصعوبات الإدارية التي واجهت سلطة الاستعمارية في بداية الاحتلال الفرسي؟
2. ما هي أهداف ومهام إدارة المكاتب العربية؟
3. ما هو الدور الذيى لعبه القادة والشيوخ في تلك الفترة؟
4. كيف تأثير الإدارة الأهلية على المجتمع الجزائري؟

منهج دراسة الموضوع:

اعتمدنا في الإجابة على هذه الأسئلة على منهجين رئيسيين:

- المنهج التاريخي ، من خلال تناول أسباب تأسيس الإدارة الأهلية والعناصر الفاعلة فيها بالاعتماد على ما توفر من مادة خبرية في بعض المصار والمراجع.
- المنهج الوصفي ، من خلال عرض السياسية الفرنسية في الجزائر ومسألة التأسيس للنظلم العسكري ثم المدني، ووصف كيفية تأثيره على المجتمع.

مصادر ومراجع دراسة الموضوع:

أما بالنسبة للمصادر والمراجع، فقد اعتمدنا على مجموعة من المصادر الأساسية، منها:

كتاب "المرآة لحمدان" عثمان خوجة، كمصدر رئيسي لهذه الفترة، كتاب نصر الدين سعيدوني الذي عني بدراسة الفترة العثمانية، إضافة الى مرجع أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزء الأول، الذي يتناول بداية الحركة الوطنية الجزائرية من الاحتلال الفرنسي سنة 1830 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويركز على تطور الوعي السياسي و القومي لدى الجزائريين و نشوء التيارات الفكرية و السياسية المختلفة، إضافة الى كتاب عمار بوحوش، تاريخ سياسي للجزائر من البادية الى غاية 1962 الذي عرض فيه تاريخ الجزائر السياسي من العهد العثماني الى مابعد الاستقلال مع التركيز على التطور نظم الحكم، النضال من اجل الاستقلال ، وبناء الدولة الوطنية.

وكذلك كتاب شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871، 1919 يكشف فيه ان الاستعمار الفرنسي للجزائر كان نظاما عنصريا و استغلاليا و أنه بدلا من تحقيق التقدم أدى الى التفقير و تهميش الجزائريين مما ساهم في تنامي الروح الوطنية التي مهدت للثورة التحريرية إضافة الى كتاب الصالح فركوس إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844- 1871، يتناول الكتاب دور المكاتب العربية التي أنشأها الإستعمار الفرنسي في الجزائر، و يحلل كيف استخدمتها السلطات الفرنسية كأدات للسيطرة على المجتمع الجزائري من خلال جمع المعلومات، و مراقبة السكان، و التأثير على الرأي العام، و تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية. و بعض مقالات المجلة التاريخية و مجلة القرطاس، و أيضا اعتمدت على مراجع أخرى من بينها مذكرة ماجستالري للأستاذ مختار هواري سياسة الإدارة الفرنسية إتجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837، 1870، و فيها تطرق الى السياسة المتبعة من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر اتجاه هذه العائلات المتنفذة بالمنطقة إضافة الى مذكرة بيرم كمال بلدية المسيلة المختلطة، دراسة اقتصادية و اجتماعية بين 1884، 1945، رسالة مقدمة لنيل

شهادة الماجستار في التاريخ و حضارة البحر المتوسط، تبرو الراسلة كيف كانت السياسات الاستعمارية الفرنسية في بلدية المسيلة المختلطة التي أدت الى تغيرات جذرية في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تم استغلال الموارد لصالح المستعمر و تهميش السكان المحليين مما ساهم في تفكيك البنية الاجتماعية و اضعاف الهوية الثقافية.

الدراسات السابقة:

في إطار الدراسات السابقة التي تناولت مسألة إدارة الأهالي خلال المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر، تبرز دراسة كمال بيرم (2017) التي نُشرت في المجلة التاريخية الجزائرية، حيث تناولت دور الزعامات المحلية في منطقة الحضنة، مركّزة على عائلة بوضياف كنموذج. تستند الدراسة إلى وثائق أرشيفية جزائرية وفرنسية، وتبيّن كيف استعانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بزعامات محلية قوية لإحكام السيطرة على السكان، لا سيما خلال المرحلة الانتقالية من الحكم العسكري إلى الإدارة المدنية بين سنتي 1838 و1871. وقد كشفت الدراسة عن الأدوار الاجتماعية والسياسية التي لعبتها هذه القيادات في تسهيل عملية السيطرة الفرنسية وتسيير شؤون الأهالي في المنطقة.

لعبت عائلة بوضياف دورًا محوريًا كزعامة تقليدية في منطقة الحضنة خلال المرحلة المبكرة من الاستعمار الفرنسي، حيث عملت الإدارة الاستعمارية على توظيف نفوذها المحلي لتعزيز سيطرتها. فقد اعتمدت السلطات الفرنسية على هذه الزعامات لضبط الموارد المحلية والتحكم في النسيج الاجتماعي، مستغلة مكانتها بين السكان لضمان الطاعة وتنفيذ سياسات الدولة الاستعمارية. ومع التحول المؤسسي الذي شهدته الجزائر بانتقال الإدارة من نظام عسكري عام 1838 إلى إدارة مدنية قائمة على مؤسسات وبنى رسمية، استمرت هذه العائلات في لعب أدوار وسيطة بين السلطة الاستعمارية والمجتمع المحلي. وقد كان لهذا التوظيف السياسي للقيادة التقليدية انعكاسات اجتماعية عميقة، إذ ساهم في إعادة تشكيل الروابط العائلية والقبائلية، وخلق توازنات جديدة داخل المجتمع، أضعفت في بعض الأحيان البنى التقليدية القديمة، وأعادت ترتيب مراكز النفوذ بما يخدم مصالح المستعمر.

أما بالنسبة للخطة المعتمدة فقد بدأت الموضوع بالفصل الأول بعنوان التنظيم الإداري في ظل الاحتلال الفرنسي في الجزائر الذي تحدثنا فيه عن تنظيم الإداري في ظل النظام العسكري وفي ظل النظام المدني في فترة الاحتلال. ويليه الفصل الثاني الذي جاء بعنوان آليات تطبيق الإدارة الأهلية بالجزائر وتطرقنا فيه أولا إدارة المكاتب العربية، ظروف نشاتها ومفهومها وأهدافها وتقسيماتها وموقف الأهالي من المكاتب العربية والإنتقادات الموجهة لها. ثانيا إدارة الشيوخ تعريفه ومهامه، أما الفصل الثالث فجاء بعنوان نماذج عن الإدارة الأهلية بالجزائر وتأثيراتها وتم التطرق فيه الى نماذج عن الإدارة الاهلية (الزيبان ووادي سوف والمسيلة ووهران)، ثم تطرقنا فيه الى تأثير الإدارة الاهلية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والاستيطان التي درسنا فيها التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على الجزائريين بالإضافة الى تأثير الاستيطان على الأهالي.

وفي الأخير أنهينا هذه الدراسة بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة للموضوع تضمنت جملة من الاستنتاجات المتعلقة بالإدارة الاهلية و مدى تأثيرها على المجتمع الجزائري، من خلال السياسة المنتهجة من قبل السلطة الفرنسية بالجزائر.

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة، منها ندرة المصادر وتشتت المعلومات، مما أثر على تنسيق الأفكار، إلا أن ذلك لم يمنعنا من تقديم بحث شامل وموثق.

الفصل الأول:

التنظيم الإداري للاحتلال الفرنسي في الجزائر

(1830-1947)

أولا- التنظيم الإداري في ظل النظام العسكري(830-1870)

1- إرهاصات الإدارة الفرنسية بالجزائر:

منذ أن وطأة أقدام الاحتلال الفرنسي أرض الجزائر وهي تقوم بانتهاك المجتمع الجزائري لحرمتهم وأموالهم، فبعدما نجح الجيش الفرنسي من السيطرة الكاملة على مدينة الجزائر يوم 5 جويلية 1830م، بادرت السلطات الفرنسية بقيادة دو بورمون "Bourmant De"[1] إلى إنشاء نواة الإدارة الفرنسية في الجزائر وإيجاد سلطة مدنية إلى جانب السلطة العسكرية، وعليه قامت بتشكيل إدارة تتكون من ثلاث لجان:

اللجنة المالية الحكومية، حيث كلف لجنة المالية (حكومية) برئاسة المتصرف "دينيه Dinet" وجعل أعضاءها من الفرنسيين والعرب واليهود، وأبعد منها العناصر التركية وقد كانت مهمة هذه اللجنة تسيير الشؤون المدنية وتوفير الحاجات للجيش والسكان والمحافظة على الأمن والمرافق. وبعبارة أخرى فإن اللجنة هي نواة الحكومة الفرنسية العامة بالجزائر التي ستلد بعد توصيات اللجنة الأفريقية سنة 1834[2].

تأسست اللجنة المالية لإدارة الفراغ بعد العثمانيين وتنظيم شؤون السكان تحت إشراف فرنسي، وتم استبعاد الأتراك لأنها كانت بداية عهد جديد لفرنسا.

أما اللجنة الثانية التي برزت في فترة دو بورمون، فهي لجنة البلدية وليس هناك جديد حول وظيفة هذه اللجنة أيضا، فإن وظيفة اللجنة المالية. كانت تقوم بها الحكومة المركزية (حكومة الداي)، أما وظيفة اللجنة البلدية فقد كانت تقوم بها مشيخة المدنية، وهي عبارة عن مؤسسة

---

[1]- دو بورمون: ولد في 02 سبتمبر 1773م توفي في 27 ديسمبر 1846م بمقاطعة فريني Freigne وفي 9 أكتوبر 1823 منح له وسام الفرقة الشرقية، وفي 23 مارس 1825م عين وزيرا للحربية وتم تعيينه قائدا عاما للحملة على إفريقيا. ينظر: أديب حرب التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائر 1808-1847م، ج1، ط1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 1983، ص 48.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص 28.

البلدية. ولعل الجديد في هذه اللجنة هو تركيبها، فقد سمي فيها "د وبورمون" أعضاءً من أعيان الحضر ومن كبار اليهود وجعل رئاستها لأحد الفرنسيين، ومن أعضائها نذكر منهم: أحمد بوضربة، وحمدان خوجة، وإبراهيم مصطفى باشا،

وهناك لجنة ثالثة التي أنشأها أيضا "دوبورمون" وهي لجنة دينية مؤلفة من تسعة أشخاص[1]. وكان من بعض أعضائها من اللجنة البلدية منهم أحمد بوضربة مهمتها السهر على الأوقاف ومواردها.

ونتيجة للتصرفات التي خططت من قبل القادة العسكريين في الجزائر وانفرادهم بالسلطة، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية، وحسب هذا التنظيم الإداري الجديد فإن الإدارة الشؤون الجزائرية تتم بالشكل التالي:

أ-المسؤول الإداري والمالي المدني:L'intendant civil

وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية للموظفين والمسائل المالية الخاصة بالجزائر، كما أنه هو الوسيط بين الوزارات في فرنسا والقضايا التي تخصم في الجزائر[2]، ويتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء الذي يعتبر رئيس في العمل.

ب- رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا: (Le Commandant en clef):

هو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية، ويتمتع بسلطات واسعة في مجال المحافظة عن الأمن والأملاك الفرنسية في إفريقيا، كما يدخل في اختصاصاته قضايا الشرطة والقضايا التي لها طابع أمني.

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ص ص 28-29.

[2]- عمار بوحواش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 120.

ج- مجلس الإدارة "Le Conseil d'administration":

يتكون هذا المجلس من رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا الذي يرأس المجلس ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني، وزيادة عن هاتين الشخصيتين يوجد في المجلس المسؤول البحرية الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش، ومن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة، لكن العسكريون الفرنسيون رفضوا السماح للمدنيين أن يتدخلوا في الشؤون الجزائرية[1].

ففي اليوم التالي من الاحتلال 6 جويلية 1830م، أنشأ د وبورمون لجنة الحكومة وتتخلص مهمتها في النظر في حاجات وإمكانيات البلاد والنظم التي يجب تعديلها وإلغاؤها والفائدة من استخدام أعيان الجزائريين من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملأ إطارات الموظفين، وممارسة الوظائف المدنية، وكان يرأس اللجنة وكيل التموين، وتضم الجنرال "تولوزي Tholozé"، والجنرال "فرينو Firine"، والقنصل الفرنسي "دوفال Deval"[2]، أما كاتبها فقد كان "دي بوسيير Bussiere"، الذي كان من موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، ويساعد مترجمان هما "جيرادان Geradan"[3]، والمستشرق الشهير "دي سلان Slane "، ويتضح من تركيب اللجنة ومن مهمتها أنها هيئة فرنسية تجهل الشؤون الأهلية وحاجات الجزائريين، وكانت مهمتها تأسيس الإدارة الفرنسية في الجزائر، على أنقاض الإدارة العثمانية وهي مهمة ليست سهلة[4].

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 121.

[2]- دوفال Deval: هو آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبيل الاحتلال، كان في نفس الوقت تاجرا تورط في كثير من القضايا مع شركة بكري وبوجناح، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 147.

[3]- إميل دوجيرادان: Emile de Geradan: هو رجل سياسي وصحافي، صديق شخصي لنابليون الثالث، ينظر: بوعلام بسايح: من لويس فيليب إلى نابليون الثالث الأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، أعلام المقاومة الجزائرية من الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830-1954م، تعر: خليل أحمد خليل، مج1، وزارة المجاهدين، رويبة- الجزائر، 2010، ص 187.

[4]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 57-58.

وكان للجنة هدفان هما:

- جمع المعلومات على الإدارة العثمانية السابقة والاستفادة منها في الإدارة الجديدة.

- توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي[1].

وفي 7 جويلية 1833م، أنشأت الحكومة الفرنسية "اللجنة الأفريقية" لكي تحقق في الموضوع، وتقترح الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال ودراسة الأوضاع الراهنة، وبعد أن قامت بالتحقيق في الفترة الممتدة من 02 سبتمبر إلى غاية 25 أكتوبر من سنة 1833م، عادت إلى فرنسا يوم 9 نوفمبر 1833م، وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية واقترحت أن تحتفظ فرنسا بالجزائر: وأطلقت عليها اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا[2].

وفي 12 ديسمبر 1833م تشكلت لجنة ثانية برئاسة "ديكازيس Decazes"[3]، حيث أكدت أعضاء اللجنة على بسط السيادة الفرنسية على قطر الجزائري[4].

وفي تاريخ 10 مارس 1834م أصدرت عدة اقتراحات ذات أبعاد خطيرة الذي قدمت اللجنة الثانية يشمل على نقاط التالية:

أ. تعيين منصب الحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

ب. إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.

ت. إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر، وهران، عنابة.

ث. إنشاء ميزانية خاصة للجزائر.

ج. تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000 جندي[1].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ، المرمج نفسه، ص 58.

[2]- عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 121.

[3]- ديكازيس: الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، ينظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 103.

[4]- عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 121.

خلال الفترة الممتدة من سنة 1830م إلى غاية 1845م كانت الجزائر خاضعة لسيطرة سلطة الجيش الفرنسي وابتداءً من 15 أفريل 1845م، صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في مناطق توجد فيه جاليات أوروبية وتقرر في هذه الفترة إنشاء ثلاث مقاطعات الجزائر وهران قسنطينة[2]. أنشأت اللجنة الحكومية هيئة مركزية تضم ممثلين من المنظمات السبع الهامة في المدينة وهم: الحاج علي بن أمين السكة وابن مرابط وإبراهيم بن المولى محمد وأحمد بوضربة وغيرهم، بالإضافة إلى الإسرائيليين الذي لعبوا دورا لتمهيد الاحتلال هما: بن البكري وبن دورات[3]، واستخدم هؤلاء الوسطاء من أجل التفعيل داخل البلاد، فلقد خرج القائد الأعلى بعد احتلال الجزائر على رأس الجيش ومعه آغا العرب حمدان بن أمية السكة متوجها إلى المدية كمرشد للفرنسيين.[4]

وإذ كانت مهمة اللجنة الحكومية هي جمع المعلومات والعناية بالجيش فإن مهمة الهيئة المركزية أو المجلس البلدي كانت تتمثل في محاولة إنشاء إدارة محلية وتشمل هذه أيضا توفير الاحتياجات العاجلة للجيش ومعرفة قدرات وطاقات البلاد.[5]

بعد الاحتلال حاولت فرنسا تجنب النفقات الباهظة التي يتطلبها الاحتلال فعملت على إنشاء وحدات وطنية جزائرية تتكفل الإدارة الفرنسية بتأمين طعامها وإقامتها وروايتها، وقد اصطحب تشكيل هذه الوحدات في البداية الكثير من المقاومة، لكن فرنسا لم تيأس فاستمرت في ذلك متخذة في ذلك الأساليب التي كان يستخدمها الأتراك في تنظيم الوحدات الجزائرية وبدأ "دوبورمون" بتجنيد

---

[1]–عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 122.

[2]– عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ، ص 132.

[3]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص 57.

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 215.

[5]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ،المرجع السابق، ص 58.

الجنود من المتطوعين من قبل الوزارة، حيث أنها أكبر تجمع لقبائل جرجرة لكن الجنود كانوا يهربون أسلحتهم حيث بلغ تعداد الهاربين سنة 1830م من 220 رجلا من أصل 529 رجلا[1].

وبداية من تاريخ صدور هذا التقرير أصبحت الجزائر تابعة إداريا إلى وزارة الحرب الفرنسية وأعطيت له كل الصلاحيات بحيث يقوم بإعداد الميزانية[2].

ثانيا- التنظيم الإداري في ظل النظام المدني(1870-1947)

1- أسباب تغيير النظام:

بدأت هذه المرحلة المباشرة بعد الإطاحة بحكومة "لويس نابليون"[3]، بتاريخ 02 ديسمبر 1870م، حيث عدد الجنرال دوقيدونDe Gueydon[4].

وطالب بتشكيل حكومة محلية قوية لأن وجود حكومة من هذا النوع يمكن لها أن تقاوم حتى حكومة مركزية[5].

وظهرت خلال هذه الفترة العديد من القوانين التعسفية والتي أثقلت كاهل الجزائريين وزادت من معاناتهم اليومية، وبسبب ذلك صرح كريميو Cremieux[1]، أما عن أسباب استبدال النظام العسكري بالنظام المدني في نداء له الجزائريين.

---

[1]- بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص ص 146-147.

[2]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 123.

[3]- لويس نابليون: المولود (1808-1877) شقيق نابليون الأول أصبح رئيس جمهورية الفرنسية الثانية بعد الثورة 1848 لقب نابليون الثالث، خاض الحرب ضد روسيا 1870 وأسر فيها، ينظر: محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 208.

[4]- دوقيدون: عين حاكما عاما على الجزائر بتاريخ 29 مارس 1871، ينظر: سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر 1867-1892، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 191.

[5]-Ageron (Ch-R) : les Algériens Musulmans et la France (1871-1919), Edition presse universitaire de France, paris, 1968, p 250.

أ-قانون كريميو Décrets Grémieux: الصادر في 24 أكتوبر 1870م:

نسب إلى إسحاق مونتي كريميو 1796-1880 المعروف بأدولف كريميو، انتخب نائبا منذ العام 1848 مرارًا، آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871. كما تولى وزارة العدل مرتين: أولاهما عام 1848 والثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871 أوكلت إليه خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع.[2]

وقد دأب هذا اليهودي على الدفاع عن مصالح يهود الجزائر إلى أن أثمرت جهوده إصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870، ونص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34.574 يهودي بالجنسية الفرنسية، ما أعلى من شأنهم، وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه عرضهم في المجال لحملات المستوطنين العدائية في بعض الفترات.

وقد ترتب عن مرسوم كريميو جملة من العواقب هي:

- ازدياد عدد الفرنسيين بالجزائر رغم اعتراض كثير من المستوطنين على تجنيس اليهود.
- استحكام قبضة الإدارة الاستعمارية على الجزائر نظرا لاستفادتها من إطلاع اليهود على تفاصيل الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.
- بداية التغريب الواسع ليهود الجزائر.
- اندلاع ثورة المقراني احتجاجا على استعلاء اليهود[3].

---

[1]- كريميو: إسحاق موسى كريميو ويدعى أدولف يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي ولد في 1796م، وتوفي في باريس 1880م، كان محامي ثم نائب في المعارضة 1842، ينظر: بشير بلاح، رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1889م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 232.

[2] Richard Ayoun , Le décret Crémieux et l'insurrection de 1871 en Algérie, journal office du mercredi 20 juillet 1780, pp 89.

[3]- بشير بلاح رابح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 232.

بموجب مرسوم كريميو الذي صدر عام 1870 في الجزائر منحت الدولة الفرنسية الجنسية لمواطنيها من الجالية اليهودية، مما كان له أثر عميق على التركيبة الاجتماعية والسياسية للجزائر، وقد ساهم هذا الإجراء ففي تعزيز الانقسامات بين المكونات المختلفة للمجتمع، وهو ما ظل يناقش ويحلل في الدراسات التاريخية الناقدة للاستعمار الفرنسي.

ب-مرسوم 24 ديسمبر 1870 ما يرمي إلى:

جعل المستوطنين يوسعون من نفوذهم وتقويته في المناطق التي يقطنها مسلمون جزائريون هذه المناطق تديرها أسماء جزائرية معينة من قبل الإدارة الفرنسية.

إلغاء العمل بالمكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني حيث وصل عدد المجنسين من يهود الجزائر إلى 33 ألف يهودي مجنس، وبذلك فإن قوانين كريميو Cremieux ك كرست هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت على ثلاث عمالات فرنسية من جهة، ومن جهة ثانية خلقت فئة اجتماعية أخرى هي يهود الجزائر بتجنيسهم وإعطائهم حق المواطنة، فكانت هذه القوانين بمثابة استمرارية لسياسة الاستيطان[1].

تباينت سياسات الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة مختلف المجالات من التنظيم الإداري والوسائل المعتمدة من نمط إدارة الحكم إلى السياسات المنتهجة وصولا إلى الأهداف المرجوة من عملية الاحتلال الفرنسي في حد ذاتها.

[1]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، المرجع السابق، ص 99.

2- الأقاليم الخاصة بالمعمرين Tersitoire Civil:

أ- العمالة Le Préfet: ألغي قرار 1848/12/9 التراب المختلط فأصبحت العمالة، التي خلفت المقاطعة، وقسمت إلى تراب مدني وعسكري ومختلط، وبقرار 1848/12/16م تم تحويل كل الأقاليم بالمناطق إلى عمالات[1].

- تنظيم العمالة:

- **عامل العمالة:** البريفي Le Préfet عين من فرنسا، وباقتراح وزير الحربية.

- **الاختصاصات التنسيقية:** المحافظة على سلطة التنسيق بين كل الأعمال الإدارية المتواجدة بإقليم العمالة، كما حددها مرسوم 1864/07/07م وكما ضبطها وفسرها منشور 1865/01/20م، ونذكر مما جاء فيه « إن محافظي العمالات في حاجة مركزة لأعمال السلطات الإدارية مهما كانت الإشكال هذه الأعمال، وعلى المحافظين التحكم الواقعي والمباني لكل الفروع، يحملون ممثلي هذه المرافق في لقاءات دورية، لتفعلي لهم المعلومات...»[2].

- **اختصاصات الإعلام:** وتتمثل في ضرورة اختيار وإطلاع الحاكم العام على كل الأخبار والأحداث[3].

- **الأمين العام للعمالة (Le secrétaire général de la préfecture):** يعين بقرار من وزير الحربية، كما أن صلاحيات الأمين العام تنتقل إلى الوضوح والضبط[4].

- **المجلس العام: Le Conseil Géneral:** ومن صلاحياته الاستشارية والمداولة في قضايا الأملاك العقارية للمنطقة[5].

- **التقسيم الإداري:** تنقسم الجزائر إلى عدة دوائر وبالطبع تحت إدارة العمالة 17 دائرة.

---

[1]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 33.

[2]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1962، ص 162.

[3]- عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 2005، ص 115.

[4]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر ، المرجع السابق، ص 166.

[5]- المرجع نفسه، ص 168.

– عمالة قسنطينة (دوائر قسنطينة – عنابة – قالمة – سكيكدة – سطيف – بجاية – باتنة). – عمالة الجزائر (دوائر الجزائر – مليانة – تيزي وزو والأصنام والمدية).

– عمالة وهران (دوائر وهران – مستغانم – معسكر – تلمسان – سيدي بلعباس يرأسها سوبريفي).

– **محافظة الشرطة المدينة Commissariats civils:** تضم المؤسسات المحلية الكولونيالية ومحافظات الشرطة المدنية، وهي في الحقيقة مؤسسة وجدت كحلقة وصل بين الإدارات الموجودة بالأقاليم المدينة والأقاليم العسكرية وهي محافظة الشرطة المدينة، إن الأساس القانوني لبداية تكوين هذه الهيئة، وهو القرار المؤرخ في 01 سبتمبر 1842م المتضمن تنظيم الإدارة المدينة والبلدية، ثم جاء الأمر المؤرخ في 31 /10 1838م، ثم تلاه قرار الحاكم العام المؤرخ في 1840/02/17م وكذلك القرار المماثل الصادر في 1842/12/18م، إذ هذه النصوص القانونية لتكوين هذه الهيئة وتنظيمها غير أن ما يجب ملاحظته هو أنها لم تعرف التجسيد العملي في الميدان إلا بعد فترة من الوجود القانوني والنظري[1].

– **محكمة الشرطة التأديبية Tribunal de police correctionnelle:**

يرأسها المحافظ المدني بحضور مساعدين مسلمين، تنتظر في كل المخالفات الموجودة في القانون الفرنسي المتعلقة بالجنح والمن العام، اختفت تدريجيا مع انتشار محاكم الدرجة الأولى، تختص في جنح التي يرتكبها الجزائريون ضد الفرنسيين وأبناءهم[2].

– **تجربة البلديات الكاملة الصلاحيات La commune de plein exercice:**

وخضعت المؤسسات البلدية بالجزائر في تطورها ونشؤها إلى عوامل عدم منها التغيرات التي تحدث في فرنسا في قمة الحكم من جهة ومن جهة أخرى، تطور حركة الاستيطان والصفوة الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل الجزائريين وهذه البلديات لا تماثل نظيراتها في فرنسا إلا ابتداء من صدور المرسوم المؤرخ 1866/12/27م، كما أن البلديات بالجزائر، لا تمثل وحدة

[1]– محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر ، المرجع نفسه، ص ص 177–176.

[2]– عبد الباسط قلفاط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830–1892، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2010–2011، ص 97.

إقليمية متشابهة ومتجانسة، بل تختلف البلديات من حيث النوعية والطبيعة، بحسب نوعية السكان وأصولها[1]، وتختلف البلديات ذات الصلة بالأوروبيين على البلديات الخاصة بالجزائريين "الأهالي" والتي تأخذ منها الاسم فقط، كما أن البلديات بالجزائر تمثل وحدات إقليمية لعدم التركيز الإداري أكثر منها مجموعة لا مركزية، بشروطها المعروفة من مجالس واستقلال مالي[2].

- البلديات المختلطة Communes Mixtes:

هي مناطق خاضعة لحركة الاستيطان بشكل كبير فهذه المؤسسة استحدثت في الأقاليم العسكرية، ولكنها متواجدة بشكل ثانوي في الأقاليم المدنية، فهي وسيلة إدارية في يد السلطات العسكرية لتسيير الأهالي، وهي بلديات ذات مساحات شاسعة تكبر العمالات الفرنسية في المساحة والسكان وهي تقسيم إداري.

- **المتصرف الإداري:** ويعتبر العنصر الفعال في البلدية لأنه الموظف رئيس البلدية الذي يجمع كل الصلاحيات في يده.

- **اللجنة البلدية:** تضم المتصرف الإداري رئيسا، والمساعدين وأعضاء منتخبين لمدة ستة سنوات، عضو مكلف بالحالة المدنية، والقياد شيوخ الجماعة[3].

3- أهم السياسات المطبقة في مرحلة الحكم المدني:

أ- السياسة الاقتصادية:

تميزت الأوضاع في الجزائر خلال فترة الحكم المدني بالعصيات والتمرد، وفي المقابل واجهتها السلطات الاستعمارية بالقوة والعنف، وتمثل ذلك خاصة في مصادراتها للأراضي الجزائرية، فقد نشطت حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر ابتداء من عامي 1870 و1871م نشاطا واسعا، إذا أنها بعد حرب عام 1870م الفرنسية البروسية رحلت فرنسا سكان الألزاس

[1]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 171.

[2]- عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق، ص 117.

[3]- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 202.

واللورثي إلى الجزائر وكانت قد وعدتهم بالأراضي، وكان أغلبهم من العمال والتجار والصناع[1]، فقد كانت تأمل من ذلك تحقيق إعمار ريفي[2].

ومن عام 1871م إلى عام 1882م تم التنازل مجانا الاستيطان عن 347286 هكتار من الأرض قيمتها 43 مليون فرنك فرنسي وأنشئت الإدارة 198 قرية استيطانية يسكنها في عام 1882م ثلاثون ألف نسمة لكن بشرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة وراح الكثير من المتنازل لهم يعهدون باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين كما أن كثيرين قد باعوا أراضيهم من جديد ومنذ عام 1882م كانت 2331 عائلة تخلت عن أراضيها[3].

ب- السياسة المالية:

من بين أدوات القهر التي استخدمتها إدارة الاحتلال لنهب ممتلكات الناس وتفقيرهم وإذلالهم تأتي مسألة الضرائب كأداة فعالة استخدمت لهذه الغاية، فمنذ غزو البلاد أخضع الجزائريين إلى نوعين من الضرائب[4]: الضرائب الأوروبية والضرائب الأهلية، فهذه الخيرة كانت تضم العشور والزكاة فالأولى تتمثل في ضريبة على نتاج الفلاحة[5]، وامتدت منذ 1886م إلى المحاصيل التي يتم حشها، وانضافت إلى الرسوم على الدواب، وقد استنزفت العشور في حدود 1873م ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين وقدرت قيمتها السنوية ما بين عام 1877-1892 م بنحو 12.8 مليون فرنك[6]، أما الزكاة فهي كانت تفرض على المواشي، وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة الدولة[7].

---

[1]- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996م، ص 31.

[2]- شارل روبير أجيرون، جزائريون المسلومن وفرنسا، 1871، 1919م، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص 86.

[3]- شارل روبير أجيرون، جزائريون المسلومن وفرنسا ، المرجع السابق، ص 86.

[4]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999م، ص 129.

[5]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 284.

[6]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 257.

[7]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع نفسه، ص 284.

ج- السياسة الدينية:

تميزت الحركة الاستعمارية الحديثة بتعدد أبعادها وأهدافها وتنوع وسائلها حيث اعتبرت هذه الأخيرة في البلاد العربية خاصة والعالم الإسلامي عامة حلقة من حلقات الصراع بين الإسلام والنصرانية، الذي بدأ ظهور الإسلام ورفض الكنيسة له[1]، لذلك سعى المنصرون منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر على تمسيح الوسط قبل الروح، وذلك عن طريق المحو الكلي للمظاهر الدينية الإسلامية في المجتمع الجزائري[2]. ولقد برزت في هذه الفترة التاريخية شخصيات دينية مسيحية كثيرة من بينها شخصية الكاردينال الفيجري La Vigerie، والذي صادق وصوله إلى الجزائر يوم 16 ماي 1867م مجاعة الستينات التي صاحبها خطر الجراد وكذلك الفقر الاقتصادي وانتشار الأمراض والأوبئة القاسية، إلا أن لافيجري تعامل مع هذه الأزمة على أساس أنها بركة جاءت لتحقيق مشروع التنصير العظيم، فعمل على جمع الأيتام والفقراء وجمع التبرعات، وبدأ خطة الاحتفاظ بالأطفال وتكوينهم تكوينا مسيحيا[3].

بالإضافة إلى تشجيع الأميرال دوقيدون المطلق للتنصير، لذا فإن الحركة التنصيرية قد عرفت تطورا كبيرا في عهده، لأنه ساندها ودافع عن المسيحية منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنية بالجزائر[4]، وأنه كان مقتنعا بسياسة الإدماج وأمن بأفكار ونظرية لافيجري ورآها ملائمة للظروف التي كانت تمر بها الحركة الاستعمارية آنذاك في الجزائر ويتضح ذلك في قوله: «إن الهدف الذي يرمي إليه المبشرون من نفس الهدف الذي أريد أن أصل إليه، إنه إدماج سكان منطقة القبائل في المجتمع الفرنسي »[5].

---

[1]- عبد القادر بوتشيشة، لافيجري والتنصير في الجزائر، مجلة أفاق علمية، مج 11، ع2، الجزائر، 2019، ص ص 658-659.

[2]- عميراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائري، 1844، 1916، دار الهدى ،الجزائر، 2009، ص 105.

[3]- سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1867-1892، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص 275.

[4]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، دار حلب للنشر، 1911م، ص 153.

[5]- مقران يسلي، الحركة الدينية والإصلاحية ومنطقة القبائل 1920-1945، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص 114.

شرع لافيجري بعد إخماد ثورة المقراني على توجيه نشاطه التنصيري بمنطقة القبائل فوضع برنامجا خاص يسير عليه الآباء البيض في عملهم وهو:

- العمل على التنصير الجماعي لا الفردي، أي تنصير القرية بكاملها أملا في القضاء على روح التعصب الديني لهم.
- أن المسيحي في نظر السكان إنسان كافرا ولذا أوصى لافيجري المنصرين إبان يتظاهروا بمظاهر التدين حتى يكسبوا الاحترام.
- الاندماج وسط الأهالي عن طريق لغتهم، لباسهم وأنماط معيشتهم.
- جلب السكان بواسطة الأعمال الخيرية (الإحسان، الأعمال الطبية الإسعافية، زيارة القرى للمعالجة وتعليم الأطفال)[1].

كان التنظيم الإداري الذي فرضته فرنسا على الجزائر أداة مركزية لتنفيذ المشروع الاستعماري وقد تطور عبر مراحل مختلفة لكن ظل يحمل هدفا أساسيا وهو ترسيخ السيطرة الفرنسية، وتهميش السكان الجزائريين الأصليين وقمع الشعب واستغلال البلاد وطمس الهوية الثقافية والدينية للشعب الجزائري.

[1]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830-1871)، المرجع السابق، ص 155.

الفصل الثانـي:

آليات تطبيق الإدارة الأهلية بالجزائر

أولا: إدارة المكاتب العربية

1- ظروف نشأتها:

لقد طرح على السلطات الاستعمارية مباشرة إثر احتلال الجزائر العاصمة عام 1830 مشكل إدارة الأهالي، لا شك أن المستعمر قد وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية[1].

لقد واجه الفرنسيون صعوبات كبيرة في التوسع وبسط السيطرة على الجزائر وذلك بسبب امتناع أبناء الجزائر التعاون معهم[2]؛ لذلك فقد طرحت على السلطات الاستعمارية مشكلة إدارة الأهالي وكيفية التحكم فيهم، لذلك قرر روفيقو Rovigo إنشاء هيئة تكون جسرا بين سكان فرنسا سميت بالديوان العربي كما أطلق عليه مصلحة الشؤون العربية وكان هدفها إخضاع القبائل الجزائرية النفوذ الفرنسي بالجزائر[3]. لقد وجد المستعمر الفرنسي نفسه إثر الاحتلال يجهل المجتمع الجزائري عقيدة وتشريعا وتنظيما وتقليدا.

وكان أول من ترأسها هو لاموريسو[4]، وفي شهر أفريل 1837م تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بقيادة الرائد بيليسي Pellissier[5]، وكانت تهدف لإخضاع القبائل الجزائرية للنفوذ الفرنسي بالاعتماد على مترجمين في الشؤون العربية، والاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م، (د، ط)، منشورات جامعة باجي مختار- عنابة، 2006م، ص 12.

[2]- حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م-1848م، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، 2017م، ص 13.

[3]- سلماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية 1832م-1847م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012م، ص 172.

[4]- حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م-1848م ،المرجع السابق، ص 13.

[5]- سلماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية 1832م-1847م، المرجع السابق، ص 172.

البلاد[1]، والحقيقة أن تلك الإدارة، لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر[2].

ففي 13 جانفي 1841م تم إنشاء لجنة مكونة من 5 أعضاء مسلمين يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي، وكيل المال، شاوش وشخصين عدليين، ويساعدهم مجلس شوري، بحيث بدأ العنصر الفرنسي ينمو بسرعة، ففي سنة 1843م ضم السكرتير المترجم ورئيس المكتب وعاملين[3].

ويتصل هذا المكتب بكل ما يهم شؤون الأهالي من المسلمين فيما يجري في حياتهم اليومية العامة بهذه البلاد[4]، وأصبحت من المؤسسات التي تلعب دورًا في تسيير شؤون الجزائريين[5].

لقد حدثت بمجيء الجنرال "بيجو" (Bugeaud) تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها، وكان هذا الجنرال يرغب في بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر، لذا تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841م حيث عين الضابط دوماس (Daumas) رئيسا لها[6].

وبالتالي يمكن القول بأن المكاتب العربية هي حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830م والجزائريين الذين يقطنون البلاد[7].

---

[1]– سلماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية 1832م–1847م المرجع السابق، ص 172.

[2]– صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 13.

[3]– أحميدي عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، (د، ط)، دار الهدى، عين مليلة، 2005م، ص 117.

[4]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام؛ ج 5، (د، ط)، شركة دار الأمة، (د، م)، 2007م، ص 154.

[5]– حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 14.

[6]– صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 17– 18.

[7] - F. Hugonet, Souvenits. D'un. Chef de. bureau arabe, Paris, 1850, p 56.

2- مفهوم المكاتب العربية وأهدافها:

أ- مفهوم المكاتب العربية:

عرف دوماس المكتب العربي « بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة، تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل لاستيطاننا، ولتجارتنا عن طريق استتاب الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية، وزيادة الرخاء لدى الأهالي»، والمكتب العربي هو همزة الوصل بين الجنس الأوروبي الذي استقر في الجزائر منذ 1830 وبين الأهالي الذي سكن ولا يزال يسكن هذا البلد[1].

أما شارل ويشار الذي شغل هو الأخر منصب رئاسة المكاتب العربية، فيصفها كما يلي: «أن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا...»[2].

ب- أهداف المكتب العربي:

تعتبر المكاتب العربية نقطة تحول كبير في الإدارة الفرنسية بالجزائر، من خلال التعرف على بنية المجتمع الجزائري لإظهار قوة ونفوذ السلطة الاستعمارية للتدخل في شؤون الأهالي، والعمل على إحياء الخلافات القبلية، وذلك بتشكيل مناصب لزعماء المؤيدين للإدارة الأهلية[3] من خلال عدة أهداف معينة اتصفت بها وهي:

- إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية لتكون واسطة بين الأهالي والسلطة العليا[4].

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (د، ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994، ص 177.

[2]- نور الدين صابر، المكاتب العربية والسياسية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر إقليم قسنطينة أنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م 6، ع 1، ص 1053.

[3]- عبد القادر سلاماني، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، ع 3، مارس 2011، (د، ب)، ص 73.

[4]- مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر: ANEP، الجزائر، 2013، ص 51.

- مراقبة تحركات الثوار ورجال الدين وشيوخ الزوايا عن طريق إنشاء جهاز جوسسة تحت تصرف مختصين قادرين على متابعتهم.
- مراقبة الرأي العام الجزائري ورفع التقارير إلى الحاكم العام[1].
- مساعدة القادة العسكريين في البلاد لإدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم[2].
- الإشراف على جمع الضرائب من الأهالي بحيث كان له دور كبير في خدمة الإدارة الفرنسية وذلك من خلال تسيير الشؤون العربية[3].
- تفكيك وتحطيم نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة في الجزائر[4].
- تولي مهمة القضاء والفصل في المشاكل التي بين الأهالي وذلك باستقبال شكاويهم[5].
- المراقبة والإشراف على التعليم الغربي[6].
- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.
- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي[7].
- فرضت السلطة الاستعمارية السمع والطاعة على القبائل لكي لا تخرج عن سيطرتها بحيث يجب تطبيق الأوامر دون مناقشة أو معارضة[8].

---

[1]– مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصروالجزائر 1833–1870م، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (إسماعيل) أوروبا وأثرها في الجزائر، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1434هـ–2013م، ص 155.

[2]- Xavier Yacono,les bureaux arabes et l'ebolution des genres de vie indigesn dans l' ouest du tull algerois. Paris.1953. op, cit, p 96.

[3]– الشيخ أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 677.

[4]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 141.

[5]– صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 248.

[6]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص 132.

[7]– صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص 20.

[8]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي ، المرجع السابق، ص 51.

وفي ظل هذه الأهداف نجد الهدف الأساسي الذي أرادته فرنسا تحقيقه من خلال إدارة المكاتب العربية هو جعلها أداة لتحقيق سياستها الاستعمارية الاستيطانية واستكمال وترسيخ فكرة الجزائر فرنسية[1].

3- مهام وصلاحيات المكاتب العربية:

انطلاقا من أهداف المكاتب العربية الكثيرة والمختلفة، تعددت مهامها واختلفت حسب طبيعتها سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو إدارية، وجاءت أهمها كما يلي:

- مراقبة القضاء الإسلامي ما بين القبائل، فقاضي المكاتب العربية وجد لتعويض المحكمة الإسلامية التي تراجعت لصالح المحاكم الفرنسية حيث يعتبر دوره القضائي من أهم الأدوار وأخطرها[2].
- الإشراف على عملية تحصيل الضرائب[3].
- فتح الطرق ومراقبتها وتمهيدها لأجل التوسع الاستيطاني والعمل على إقرار الأمن والاستقرار[4].
- مراقبة دور الضيافة وإدارة الصبايحية[5] والخيالة[6] والعسكر.
- الحصول على المعلومات لإكمال الوثائق المهمة للهيئات الإحصائية.
- إحصاء سنوي للممتلكات من أغنام ومراعي.

---

[1] - Xavier Yacono, op, cit, p 96.

[2]- عبد الحميد زوز، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق، ص 193.

[3] - Xavier Yacono, op, cit, p 96.

[4]- يسرى وادة، النظم السياسية والإدارية الفرنسية بالجزائر (1830-1870)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الغنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2013-2014)، ص 58.

[5]- الصبايحية: هي من الفرق المجندين في صفوف الجيش الإفريقي ومعروفة منذ العهد التركي وكان عامة الشعب يسميها السيايس، ينظر: محمد بجاوي، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1900)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث 2005-2006، ص 93-94.

[6]- الخيالة: تعتبر قوة أهلية غير منتظمة ولكنها مرتبة حيث يتقاضى عناصرها رواتب مقابل خدماتها المقدمة، حيث يرونها ضباط المكاتب العربية أنها قوة الجيش الرسمية الظاهرة في خدمة المكاتب العربية، ينظر: Jaques Fcemeaux, op, cit, p 82.

- البحث عن أماكن لوضع مباني ومراقبتها عند إنهائها[1].
- تعتمد هذه السلطة على المعمرين (وهم جنود ومزارعون في نفس الوقت)، وعلى المكاتب العربية التي يشرف عليها ضباط يقومون بالمخابرات ويراقبون الأهالي، ابتداء من الشيوخ المعنيين من طرف السلطة الحاكمة، إلى أدنى أفراد الشعب مرتبة[2].
- تحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الأهالي.
- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.
- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.
- تسجيل سيرة قادة الأهالي والشخصيات والعائلات ذات النفوذ[3].
- التنظيم السياسي لقيادات الأهالي.
- العدالة الإسلامية[4].

تعرف المكاتب العربية بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإرادة عامة ومنتظمة[5].

إن المكاتب العربية هي مؤسسة إدارية وعسكرية أنشأها الاستعمار الفرنسي في الجزائر هدفها السيطرة على السكان، خاصة في المناطق الريفية والقبلية.

4- التقسيمات الإدارية للمكاتب العربية:

[1] - Xavier Yacono, op, cit, pp 16-17.

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 301.

[3]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، 1837-1939، ج 1، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 194.

[4]- عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري – إرنست مرسييه نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م- 2008م، ص 27-26.

[5]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، 1837-1939، المرجع السابق، ص 177.

كانت كل مقاطعة تنقسم إلى وحدات إدارية، بحيث تشكل كل أربع أو خمس وحدات دائرة واحدة، وتقسم كل دائرة إلى أقسام. ويضم كل قسم مكتبًا عربيا من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى مكتب من الدرجة الثانية، تتكون المقاطعة من أربع دوائر ويضم كل منها أربعة مكاتب من الدرجة الأولى، وأربعة عشر مكتبًا من الدرجة الثانية، كما توجد إدارة خاصة بشؤون العرب في عاصمة المقاطعة: قسنطينة هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وكذا أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى.

الشكل رقم (1): يوضح التقسيمات الإدارية

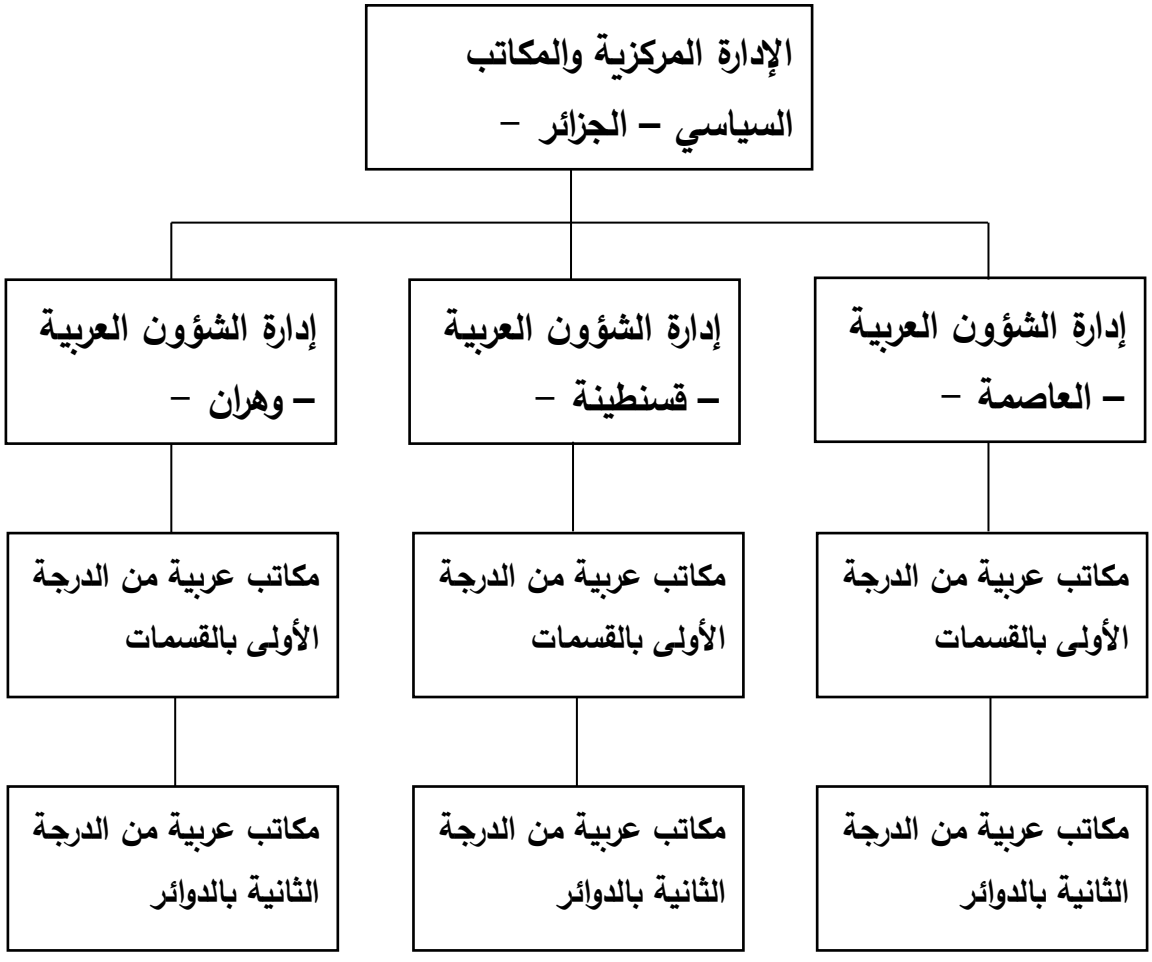

المصدر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 24.

5- موقف الأهالي من المكاتب العربية والانتقادات الموجهة لها:

أ - المواقف المناهضة المكاتب العربية:

نجحت الطرق الصوفية في الجزائر في الحفاظ على تعاليم الإسلام ، وكان لرجال الدين دور كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي بكل حزم[1]، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى الطريقة القادرية[2]، فقد ألحق برفنسا خسائر كبيرة اضطر خلالها المارشال بيجو يطلب الهدية بعقد معاهدة معروفة بمعاهدة تلت "حركة المدنيين والتافنة"[3]، كان نظام الرحمانية هاجسا لفرنسا، فقد وضعت حلول للقضاء على هذا النظام وفشلت في ذلك، نظرا لتطور هذه الحركة ذات الفعالية التي شلت حركة المدنيين و العسكريين، ومن بين رجالها الشيخ الحداد والمقراني ويوبغله ....إلخ"[4]

ورغم ولاء بعض القادة للطريقة التيجانية للإدارة الفرنسية، إلى أن بعض أتباعها كانوا يوزعون مناشير ضد الاحتلال الفرنسي لا سيما في تلمسان، وكانوا يدعون الناس لمقاطعة الإدارة الفرنسية، ومن بين هؤلاء المقدمين سي الظاهر أبو الطبيب " مقدم الزاوية التيجانية بتلمسان ".[5]

ب-الانتقادات المؤسسة المكاتب العربية:

من بين الانتقادات الموجهة للمكاتب العربية في سياستها مع الأهالي المسلمين نجد أن شارل روبار أجرون يرى، أن مؤسسة المكاتب العربية التي أنشأت أصلا لمهام الإعلام والرقابة

---

[1] أحمد توفي قالمدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص 331-333.

[2]- شارل هنري شرشل، حياة الأأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974 م، ص 27.

[3]- محمد باشا، تحفة الزائر في مأثر عبد القادر وأخبار الجزائر، ج 1، د ، ط، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903 م، ص ص 113-116.

[4]- يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870م، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2004-2005 م، ص 232.

[5]- المرجع نفسه، ص 233.

والتفتيش، قد لعبت بصلاحيات عظمى، تولتها شيئا فشيئا، وتتطور تركيبتها البشرية وفق الطموحات والواجبات المنشودة[1].

كان المعمرون الأوربيون يعارضون دور المكاتب العربية، لكونها لا تخدم لا تخدم مصالحهم فيما يتعلق بالاستيطان في المناطق العربية العسكرية، وضمن هذا التوجيه كل أوروبي للجزائر على ضرورة إلغاء سيطرة الجيش وإبعاده من المجال السياسي وإعلان النظام المدني الذي سيمكنهم من فرض سيطرته على البلاد كما يريدون.[2]

أصبحت المكاتب العربية لكونها كانت تجسد السلطة والقوة العسكرية فحسب، وإنما صار المستوطنون يمقتوها منذ أن نصبت نفسها على المسلمين وحمايتهم من نهب المستوطنين ومنذ أن لفتت انتباه السلطة المركزية في فرنسا إلى تضييق الخناق على الأهالي وحصرهم في مناطق محدودة.[3]

ثانيا: إدارة القياد والشيوخ

1- إدارة القياد:

1-1-هيكلة إدارة القياد:

أ- تعريف القايد ونظام القيادة:

يعرف هذا الموظف خلال الفترة الاستعمارية على أنه هو موظف أهلي مسلم، تولت الإدارة الفرنسية أمر تعيينه ومراقبته. في سنة 1916 تم تحديد تعيين القياد في البلديات المختلطة بقرار من الحاكم العام بشروط هي:

-أن يكون سن المترشح 25 سنة كاملة فأكثر.

---

[1]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 251.

[2]- يحيى بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م، ص 165.

[3]- شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 43.

-إتقان القراءة والكتابة باللغتين الفرنسية والعربية.

-السلامة البدنية لضمان أداء وظيفته[1].

ب- تعريف نظام القيادية:

نظام القيادية هو عبارة عن وحدات إدارية صنعتها السلطة العسكرية الفرنسية كحل مؤقت لإدارة السكان الجزائريين في شكل قبائل أو فصائل من القبائل بتعبير أدق في المناطق العسكرية التي يسكنها الجزائريون فقط دون غيرهم، وكانت تمثل آنذاك الجزء الأكبر من البلاد[2].

يتم اختيار القايد من أصحاب النفوذ والتأثير في قبائلهم، ويكون معضهم قد عملوا خلال الفترة العثمانية أو خلال فترة الأمير عبد القادر ينحدر أغلبهم من العائلات المحلية الثرية، والتي تكون قد مارست هذه الوظيفة مسبقا، ومتوارثة أبا عن جد، كما يكون القايد قد تخرج في مهام ومسؤوليات خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي ضمن فرق الصبايحية، أو القوم[3] الذين خدموا الإدارة الاستعمارية[4].

ج- أنواع القيادات:

1- القيادة الدكتاتورية: يتمتع فيه القايد بالسلطة المطلقة مع إجبار الأفراد وتهديدهم.

---

[1]- عائشة ناقل، الاستعمار الفرنسي للجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر 1830-1930، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 219.

[2]- كريم ولد النيية، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ، التعسف والخيانة (1867-1962)، المرجع السابق، ص ص 230-231.

[3]- **القومية:** وهم فرق تمثل تنظيما عسكريا، عناصره من شباب جزائريين توفرهم القبائل الأهلية للسلطات الفرنسية أثناء عمليات الاحتلال والتوسع، ينظر: إلى صالح البار، لمياء بوقريرة، تجنيد فرق الحركي والقومية ضمن الجيش الفرنسي أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة آفاق علمية، مج 13، ع5، 2021/11/01، ص 18.

[4]- شهيناز بوحوص، الدور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، ص ص 89-90-92.

2-القايد المتسلط: يقوم بالتفرد بصنع القرار، وضع السياسات والخطط وتتميز بالعزم الشديد، وتحديد دقيق للواجبات الممنوحة له وللأفراد.

3-القايد الديمقراطي: يتميز بأسلوب المشاركة في العمليات مع وضع القرارات والتخطيط ووضع السياسة المحكمة.

4-القيادة الشخصية: هي الاتصال عن طريق المباشر بين القايد والأفراد.

5-القيادة غير الرسمية: تكون داخل مجموعات التنظيم الاجتماعي غير الرسمي يقوم بترأس الأهالي وتنظيمهم دون الخضوع لفرنسا.

6-القايد المزدوج: يعمل هذا النوع من القياد لحساب الطرفين الجزائري والفرنسي، وهو أخطر وأذكى أنواع القيادات، ولا ينجح في هكذا مهام إلا الشخص الذكي والماكر الشديد من أجل كسب ثقة الطرفين[1].

د- دور القياد:

لعبت شخصية القايد في النظام الفرنسي التعسفي دورًا هاما، كانت مهمته مساعدة المبعوثين الفرنسيين في جمع الضرائب وإحصاء السكان، وتقديم المعلومات عن الغائبين، وكان على رأس كل دوار قايد، وعند تعميم النظام المدني من طرف فرنسا أصبح الجزائريون يخضعون إداريا لسلطة البلديات بواسطة القياد وأعوانهم ومساعديهم من الجزائريين[2].

وفي هذا الصدد يقول الماريشال بيجو: « كان القياد يفرضوا أنفسهم على بني وطنهم بسمعتهم وفضائلهم وخصالهم الأخلاقية والعربية لذلك يجب علينا أن نستعمل الرجال الذين

[1]- شهيناز بوحوص، الدور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، المرجع السابق، ص ص 89-90-92.

[2]- كريم ولد النبية، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ، التعسف والخيانة (1867-1962)، مرجع سابق، ص 232.

يتمتعون بنفوذ على القبائل إما بحكم شجاعتهم أو بأهليهم للحرب أو الإدارة ... إن أبعاد العائلات ذات النفوذ عن الحكم معناه تجعل منهم أعداء خطيرين...»[1].

كما يذكر شارل ريشار أن: « بعض الجهات كانوا يتخذون من كل شيء وسيلة لكسب المال فإذا طلبت السلطة العليا في إحضار 200 بهيمة للسهرة قام رئيس القبيلة باستحضار 300 ثم يعهد إلى تسريح 100 فيما بعد مقابل الثورة، كما كان يتولى القايد مهمة توزيع أراضي القبيلة سنويا، لكنه يدفع القطع الأرضية القياد إلى الذين يدفعون أكثر... إلخ »[2]. تبين لنا الدور المهم الذي لعبه القياد في تنفيذ السياسات الفرنسية الاستعمارية على الأهالي والسيطرة عليهم بشتى الوسائل والطرق.

1-2- القياد في النظام الإداري الاستعماري في الجزائر:

كما أشرنا أعلاه أن نظام المكاتب العربية تنظيم محلي فرض نفسه على جيش الاحتلال منذ بداية عمليات الغزو كنظام لملأ الفراغ، ينتهي لا محالة في يوم أو آخر، وهذا ما يفسر استنجاد السلطة الفرنسية بالنظم الإدارية السابقة بهدف تحقيق أهدافها الأنية كتموين الجيش، واستتباب الأمن.

و هدفه تنظيم الأمور الإدارية والأمنية، ويشمل تشكيل جيش محلي كان نظام القيادة هذا يتكون من مزيج ثلاثة نظم إدارية محلية مختلفة في الجزائر خلال فترة بداية الاحتلال، وعرض هذه النظم ضروري لفهم المشروع الإداري المحلي الذي أحدث سنة 1866[3].

---

[1]- بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير إلى حرب التحرير، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 211.

[2]- كريم ولد النبية، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ، التعسف والخيانة (1867-1962)، مجلة القرطاس، ع2، الجزائر، 2015، ص 232.

[3]- كريم ولد النبية، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطؤ، التعسف والخيانة (1867-1962)، مرجع سابق، ص 227.

تنقسم كل أغوية إلى مجموعة قيادات التي تكون تحت إمرة القياد، ويتم اختيار القياد عادة من بين الشخصيات البارزة وذات النفوذ في القبيلة، حيث يكون أغلبهم قد خدموا خلال الفترة التواجد العثماني في ظل الأمير عبد القادر، وينحدر العديد منهم من العائلات المحلية الثرية التي توارثت هذا المنصب أبًا عن جد (قائد ولد قائد)، مع بداية الاحتلال الفرنسي، وخاصة في سنواته الأولى، بدأ القياد ينخرطون ضمن فرق الصبايحية والمهام الأمنية، إذ كان يعين القائد العسكري قائدا للمقاطعة بحضور قاضي المنطقة، وتُحدد مدة خدمته بناء على ولائه ومدى خدماته للسلطات الفرنسية[1].

نظرًا لأهمية هذا المنصب، فقد ساد التنافس الشديد بين العائلات المحلية من أجل نيله، وكان يشترط في القائد توفر صفات معينة منها، الذكاء، المكر، الحماس، النشاط والحيوية، وكان القياد يحصلون على أجورهم من خلال الضرائب والغرامات المفروضة، ويتم تعيينهم بموجب بطاقات صادرة من الشرطة أو من القيادة العسكرية، وقد لعبت شخصية القائد دورًا محوريًا في هذا النظام. لقد كانت شخصية القائد رمزًا للسلطة والبطش، ومثالاً على الظلم والتواطؤ مع المستعمر، حتى أصبحت تجسد الخيانة والعمالة في نظر الجزائريين، نتيجة الممارسات الاستبدادية التي مارسوها ضد أبناء وطنهم.

وفي إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية، منحت إدارة الاحتلال لهؤلاء القياد صلاحيات استثنائية وواسعة، جاءت غالبا على حساب الشعب الجزائري ومن بين هذه الصلاحيات نجد:

-تولي مهمة الشرطة بمراقبة الأسواق والقبائل.

-تحصيل الضرائب من القبائل سواء عينية أو نقدية ودفعها إلى السلطات الفرنسية.

-يعتبر القايد المسؤول على تنفيذ الأوامر المحالة إليه ونقل الغرامات العينية.

[1]- شهيناز بوحوص، دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر 1830-1871، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر، 2021، ص 99.

-جمع فرسان القبيلة ووضعها تحت تصرف الأغا، وأثناء الحروب يقوم القايد بقيادة هذه الوحدات.

-العمل على جرد كل أملاك القيادات الأخرى من المواشي والأراضي الخصبة وكل الثورات بهدف فرض الضرائب[1].

- القائد مهمته الإشراف على شؤون القبيلة وما يرفع له من أممور تتعلق بالعشيرة إلى جانب الحفاظ على الأمن والفصل في بعض المنازعات وإقامة الصلح[2] بمعنى أن القائد مكلف بمهمة الإشراف الكامل على شؤون الأهالي والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل محيطه.

ومن الاستراتيجيات التي اتبعتها الغدارة الفرنسية في اختيار القايد تتمثل في جملة من الشروط التي نحصؤها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح شروط اختيار القايد :

القدرات المطلوبة	%	ملاحظات
الهيمنة وسط السكان المحليين.	%60	من أجل منع التمرد والانتفاضة.
القدرات التنظيمية في التطبيق.	%35	خاصة في طريقة جرد وجمع الضرائب.
الأمانة والصدق.	%04	تبليغ المعلومات (الإدارة لا تثق فيهم).
التعلم (القراءة والكتابة)	%01	الخوجة هو الذي كلف بالأمر.

المصدر: كريم ولد النبية، المرجع السابق، ص 236.

[1]- شهيناز بوحوص، الدور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، المرجع السابق، ص 99-100.

[2]- سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 61.

1-3- مظاهر استغلال القياد في السياسة الاستعمارية في الجزائر:

يمكن تلخيص أوجه استغلال القادة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من خلال المهام العديدة التي أوكلت إليهم، والتي تمثلت فيما يلي:

-جمع الضرائب من السكان والمحافظة على الأمن.

-فرض العقوبات على المخالفين حيث كان القائد يحدد قيمة العقوبة.

-مراقبة الأهالي المسلمين سياسيا وإداريا، ومراقبة المدارس وصيانتها.

-مراقبة تصريحات المواليد، الوفيات والزواج والطلاق، واستقبالهم وتسجيلها وإرسالها إلى السلطات الاستعمارية، وتحديد قوائم الحراس بمراكز المراقبة[1].

-يتولى القايد مهمة توزيع الأراضي القبيلة سنويا، ويمنح الذين دفعوا أكثر القطع الأرض.

-يقوم القايد بتقديم هدايا للفرنسيين من قبل القبيلة.

-يقوم القائد بعملية البناء من قبل القبيلة أيضا[2].

-فرض غرامات مالية ومضاعفاتها حتى 25 فرنك.

-جمع وتجنيد قوات من الأهالي ووضعها تحت إمرة الأغا أثناء الحرب.

-تنفيذ أوامر السلطات العليا باستقبال دعوات التوقيف وإرسالها إلى القبائل[3].

---

[1]- عائشة ناقل، الاستعمار الفرنسي للجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر 1830-1930، المرجع السابق، ص ص 220-223.

[2]- عبد الحميد زوزو ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، 1837-1939، المرجع السابق، ص 179.

[3]- فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري، مذكرة الدكتوراه، جامعة وهران، 2014م، ص 69.

لقد وضعت السلطة الاستعمارية أغلبية السكان الجزائريين داخل نظام إداري محلي تعسفي ظالم، وأطلقت يد الحكام الإداريين، القياد ومساعديهم وشيوخ البلديات .

2- إدارة الشيوخ:

أ- **تعريف الشيخ:** يطلق عليه اسم الدوار تقع تحت إمرته الدواوير مهتمة محددة زمنيا مثل القياد ينصب مباشرة من طرف قائد المقاطعة بحضور القايد، ويتمتع بامتيازات القايد.

ب- مهام الشيخ:

-تقديم العون للقايد في إدارة القبيلة.

-الإشراف على جمع الضرائب.

-جمع الغرامات المؤن للحرب.

-كسب المال وتحصيله بمختلف الطرق.

-مراقبة الدوار وإحصاء أي تحركات مشبوهة والإبلاغ عنها، له الحق في رفع الاحتياجات سواء إلى الأغا أو الخليفة.

-ترأس الجماعة الخاصة بالقبيلة.

والجدير ذكره أن صلاحيات هذه الزعامات، أنها حظيت بنفس المهام، وأما الاختلاف الوحيد بينها هو الإطار الجغرافي، الذي يتناقص تدريجيا من القسمة، التي على رأسها الخليفة ثم الدوار، أما في الصحراء فكان يطلق عليه القصر أو صاحب هذا القصر أطلق عليه شيخ العرب. وهو نظام إداري متوارث ومعروف منذ العهد العثماني. ولما كانت مراقبة القبيلة وإحصاء تحركات أفرادها من قبل هؤلاء المتعاونين فنجدهم قد نجحوا إلى حد اقصى في تفكيك هذه القبيلة المتماسكة

منذ أزمنة بعيدة وكانت هذه الزعامات المحلية تقوم بهذه المهام الموكلة إليها تحت إشراف المكاتب العربية التي كانت هدفها الرئيسي تحقيق الاحتلال الشامل وإخضاع السكان الأصليين[1].

نلاحظ أن الشيوخ لهم نفس صلاحيات القياد ويمشون على خطاهم، ويقومون بجمع الضرائب من الأهالي، ومراقبة تحركاتهم، بمعنى يخدمون السلطات الاستعمارية.

وفي الأخير نستنتج أن فكرة تأسيس المكاتب العربية لاقت نجاحا كبيرا في بداية تأسيسها من خلال الأهداف والمهام وعناصرها التي تميزت بها الإدارة الأهلية، وقامت بظرب الشعب الجزائري ببعضه البعض وذلك باستحداث منصب القايد الذي يعمل علة تنفيذ السياسية الفرنسية بالمنطقة الخاضعة لحكمه، ونتج عن ذلك تنافس العائلات الجزائرية (كعائلة بن قانة وبوعكاز).

[1]– شهيناز بوحوص، الدور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19 المرجع السابق، ص 101-102.

الفصل الثالث:

نماذج عن الإدارة الاهلية بالجزائر وتأثيراتها

أولا: نماذج عن الإدارة الأهلية

1- الإدارة الأهلية بالزيبان "بسكرة":

تعتبر قسنطينة من المقاطعات إقليم الجزائر المتمركزة في الشرق، لاعتمادها الكبير على العائلات المتنفذة فيها، حيث نجد أن السلطة الفرنسية انتهزت فرصة وجود الصراعات والنزاعات بين بعض الأسر الكبرى في الجنوب القسنطيني[1]، فقامت باستغلال تلك الفرص لمصالحها الخاصة، "أسرة ابن قانة وأسرة أولاد بوعكاز".

تمكّن "بن قانة" من اعتلاء منصب شيخ العرب بعد تعاونه مع الاستعمار، وخلال ترحاله إلى تلال كعكدة مع البدو الرحّل، التقى بالأمير عبد القادر ومحمد الصغير بن أحمد بن الحاج سنة 1842م. وكان هذا الأخير يشغل منصب خليفة على الزاب والصحراء، ويتولى مهمة التصدي للاستعمار الفرنسي ومقاومته. وقد ساهم اللقاء في إجراء مفاوضات بين بن قانة ومحمد الصغير بن أحمد بن الحاج، حيث جرى تحديد مناطق النفوذ لكل منهما، لاحقًا، عيّن أحمد باي محمد الصغير قائدًا على التراب الشرقي، وقد برز كأحد أبرز قادة المقاومة ضد الاستعمار، وتمكن من صدّ بوسكة وفرض سيطرته على القصبة، مانعًا بذلك القوات الفرنسية من الوصول إلى الأمير[2].

خضعت عاصمة الزيبان بسكرة لحكم الدولة الجزائرية في النصف الأول من القرن 17، حيث أوكلت إدارة المنطقة إلى عائلة بوعكاز[3] في الشمال وبني جلاب في الجنوب، كما شهدت المنطقة تجمعا سكانيا تحت الإدارة السياسية لمدينة بسكرة، فكانت الأسرتين (بوعكاز، بني جلاب) في صراعات دامية حول المشيخة وذلك بسب المنهج الذي اتخذته السلطة العثمانية بالجزائر،

---

[1]-عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري، ارنست مرسيه نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 24.

[2]- شلبي شهرزاد، ثورة واحد العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان القرن 19 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، تخصص تاريخ الأوراس ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 28.

[3]-عائلة بوعكاز: تستمد هذه الأسرة أصولها من بني هلال، كما تتميز بالطابع الأصلي للنبل والشرف فهي أسرة عريقة معروفة بشجاعتها. ينظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 295.

فلعبت دورا ففي تغذية هاته الصراعات[1]. وقد اشتد هذا الصراع أكثر سنة 1837م بعد سقوط مدينة قسنطينة في يد الاحتلال الفرنسي بعد مقاومة عنيفة من طرف السكان بقيادة أحمد باي الذي قرر اللجوء إلى الجنوب لاسترجاع قواه ثم مواجهة فرنسا مرة أخرى، لكن خاله بوعزيز بن قانة عارض قراره وأشار بالتوجه إلى الصحراء أولا لمحاربة خصمهم فرحات بن سعيد من عائلة بوعكاز في الزيبان وطرده منها ثم توجه بعها لمقاومة القوات الفرنسية فوافق أحمد باي على ذلك وأرسل أمتعة إلى بلدة القنطرة ومنها إلى قرية منعة وعند وصوله إلى بلدية الوطاية، علم أن فرحات بن سعيد يلاحقه وقد دعم صفوفه بأولاد عبد النور، ثم قام بهجوم كاسح على مدينة بسكرة، كأول مواجهة بين الطرفية وانتصر فرحات بني السعيد على قوات أحمد باي[2].

وخلال هذه الأحداث ظهرت شخصية الأمير عبد القادر في المنطقة لأول مرة ممثلة في شخص سي الحسن بن عزوز البرجي كنائب له على منطقة الزاب فتحالف فرحات بني سعيد مع الحسن بن عزوز لحمل لواء الجهاد على أنصار أحمد الباي في المنطقة (عائلة ابن قانة)، تراج نفوذ الحسن بن عزوز بالمنطقة بعد أن وقع بينه وبين فرحات بن السعيد جفاء، حيث انتهى الأمر بالحسن بالسجن بعد مؤامرة داست ضده[3]، وهي بأنه عميل لفرنسا لتولي منصب الخلافة بالمنطقة، ففي تلك الفترة كانت أسرة بن قانة ممثلة في زعيمها بوعزيز تسعى للإعلان ولاءها لفرنسا، ففي 29 ديسمبر سنة 1838 وجه الجنرال "قالبوا" "Galboua" تقرير إلى رؤسائه يخبرهم عن ولاء بوعزيز لهم واقترح عليهم ما يلي: « أنني أعتقد أن بوعزيز سيطلب إلي – عندما يعني شيخ عرب الطابور التركي ليساعده على جمع الضرائب مقدارها حوالي خمسين ألف فرنك وأتمنى أن ترسلوا تعيينه في أقرب وقت، إنه ينتظر ردكم »[4]. التأكيد على أهمية الإسراع في تعيين أبو عزيز شيخا على العرب، لأنه سيلعب دورا أساسيا في جمع الضرائب ردا على هذا التقرير، ففي

[1]– شلبي شهرزاد، ثورة واحد العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان القرن 19 ، المرجع السابق، ص 16.

[2]– إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية، دار المدني، الجزائر، 2008، ص 28–29.

[3]– محمد العربي حرز الله، منطقة الزاب مائة عام من المقاومة (1830–1930)، دار السبيل، الجزائر، 2008، ص 43.

[4]– محمد العربي حرز الله، المرجع نفسه، ص 46.

18 جانفي تم تنصيب ابن قانة تحت إشراف الجنرال قالبوا الذي حدد له مهامه وقيادة لقب شيخ العرب أثناء حفل كبير، ومن مهامه إدارة المدن والقبائل التالية بسكرة المدينة و ضواحيها أوماش، بوشقرون، ليشانة، فرفار، البرج، ليوا، الصحيرة، المخادمة، أورلال، مليلي، يبقو، قرطا، القنطرة، وقبائل أخرى تابعة لقيادة الزيبان[1].

تم اختيار بوعزيز بن قانة لعدة اعتبارات أهمها:

– خبرته السياسية الطويلة وتقديمه خدمات جليلة لحكام الجزائر أواخر العهد العثماني وإخلاصه للإدارة الفرنسية بعد الاحتلال.

– الثراء الكبير الذي يتمتع به بسبب أملاكه العديدة في قسنطينة وضواحيها وبهذا تم تعيين شيخ العرب بوعزيز بن قانة فأستسلم للعدو، ليدفع ثمن استسلامه التخلي عن القضية الوطنية ومبادئه، فخسر القضية الوطنية لكي يتولى منصب الخليفة، ومن هنا نلاحظ أنه صراعه مع فرنسا وفرحات بن السعيد لم يكن من أجل المصلحة العامة بل كان بسبب أهدافه الشخصية وهو التولي منصب الخليفة أو شيخ العرب، بعد هذا التعيين، أمر الدوق دومال(Duc D'aumal)[2]، يمنح عائلة بن قانة 156.487.4 هكتار.[3]

سرعان ما اتخذ بوعزيز بن قانة إجراءات عديدة لتنظيم وترتيب حكمه في الجنوب، فقام بإعلان أهل الزيبان ينبأ تعيينه خليفة على الجنوب الأمر الذي رفضه الحسن بن عزوز مما أدخله معه في معركة ضارية يوم 24 مارس 1840م بوادي سالسو مع قوات الأمير عبد القادر وحلفاءه ضد بوعزيز لكن الحسن خسر هاته المعركة مما دفع به الفرار إلى نواحي مسيلة[4].

---

[1]– محمد العربي الزيبري، مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1972، ص 22.

[2]–الدوق دومال: هو الإبن الخامس للملك لويس فيليب Louis Philippe، عاش في الجزائر بين (1840–1848)، وقد كان دائما له الدور الفعال في مجريات الأحداث في فترة حكمه في 1842 وصل إلى رتبة جنرال، تم تعيين قائد مقاطعة قسنطينة قاد حملتين عسكريتين الأولى لاحتلال منطقة الزاب والثانية لاحتلال جنوب سطيف، ينظر: شلبي شهرزاد، المرجع السابق، ص 23.

[3]–شلبي شهرزاد، ثورة واحد العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان القرن 19 المرجع السابق، ص 23.

[4]–محمد العربي الزريبي، المرجع السابق، ص 22.

عمل الماريشال غالي « Valée » بمختلف الوسائل والحيل لاستخدام فرحات بن سعيد كسلاح لضرب الحاج أحمد باي وابن قانة مستغلا في ذلك حقد وكره فرحات بن سعيد، ونتيجة لهذا نجحت الإدارة الأهلية في تحقيق أهدافها واستطاعت الدخول في هذه العائلات وتفكيكها، فقام فرحات بن سعيد بالتحالف مع الماريشال غالي بشرط أن يعينه شيخ العرب فمده بالجيوش لمحاربة الباي وحلفاؤه كابن قانة إلا أنه هزم مما جعله يلجأ إلى الأمير عبد القادر الذي أسند إليه منصب الخليفة على قبائل الصحراء[1].

قام الدوق دومال بالسيطرة على الزيبان وبالتالي الأوراس والصحراء لتحقيق أهداف الاحتلال الشامل، فتحركت القوات الفرنسية حسب تقرير دومال منذ 8 فيرفري 1844م وأقامت بباتنة مركزا عسكريا للتموين والإمداد، يتكون من ثلاثة آلاف جندي في انتظار وصول ألف جمل من شيخ العرب ابن قانة، رغم محاولات أولاد سلطان والأخضر اعتراضهم في القنطرة، فقام الفرنسيون بفرض إرادته بالمنطقة باتخاذ إجراءات قمعية، وحجز أملاك المجاهدين ومعاقبة المقاومين المحجوزين وإلقاء القبض على المشاغبين وحبسهم، ثم معاقبة أولاد سلطان جراء غارتهم على مركز باتنة وحماية أحمد باي، ففرض الرسم الضريبي بـ 150000 فرنك[2].

عاد الدوق دومال المرة الثانية إلى بسكرة وفرض عليها ممارسات الاغتصاب والنهب وهتك الحرمات والقتل وحجز الأملاك والقمع الواسع واستبد ابن قانة وتسلط على الأهالي وفرض على بسكرة شتى أنواع الظلم، وإقامة العساكر في بيوت الناس وتخريب الجامع الأعظم وربط الخيول في المساجد وشرب الخمر، بالإضافة إلى سياسة فرق تسد بين القيادات والزوايا والأعراش كما هو بين عائلتي ابن قانة وبوعكاز على مشيخة العرب، وبين أحمد باي والأمير عبد القادر على النفوذ بالمنطقة وبين الزوايا المروضة المدجنة والزوايا الرافضة للمقاومة، وبين الأعراش كأولاد صولة بفرعيها، وكذلك عمليات القمع والاعتداء على الحرمات ورفع ضرائب النخيل في مارس 1849م

[1]–محمد العربي الزبيري، مقاومة جنوب الاحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر الجزائري، 1972، ص 16.

[2]– عباس كحول، مقاومة الزعاطشة من خلال موقف ومراسلات شيوخ الزوايا بالزاب الشرقي وأحمد خدوا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة عنابة، الجزائر، ص ص 656-657.

من 0.25 فرنك إلى 0.40 فرنك للنخلة وإلغاء امتيازات المرابطين والاستيلاء على الأوقاف وقاموا بالتخريب الكلي لواحة الزعاطشة بعد مقاومة دامت أكثر من ستة أشهر والقتل الجماعي دون أي تمييز[1].

أنشئ المكتب العربي لدائرة بسكرة سنة 1847، و انطلق رسما في سبتمبر 1848[2]، وكان الحاكم العام لبسكرة هو في نفس الوقت رئيس المكتب العربي لبسكرة، يساعده ضابط ومترجم في قصبة بسكرة، سمي المكتب العربي ببسكرة بدار الضياف (بيرو عرب) و كان يقع على بعد 500 متر جنوب الحامية العسكرية الفرنسية، لقد كان لضباط المكاتب العربية دور خطير في مل مايحدث في منطقة الزيبان، و من أبرز الضباط الذين تولو رئاسة المكتب العربي ببسكرة، نذكر الملازم ديبوسكي Dubosket ، إهتمت المكاتب العربية بدراسة بنية المجتمع الجزائري و مواطن قوته وضعفه، لضرب وحدته الاجتماعية، من خلال بث النزاعات القبلية، وزعزعة حالته النفسية و استمالة الزعامات المحلية الى صفها. [3]

كان شيخ العربي يقوم بجرد أملاك القيادات الأخرى من أراضي ومواشي وثروات بهدف فرض الضرائب على القبائل التابعة له، وقد مارسو التعسف و القسوة مما جعل السكان يستاؤون من ما مارسته ، وحسب احصائيات ضباط المكاتب العربية بدائرة بسكرة وصل عدد النخيل الى 36000 نخلة في عهد الاتراك وبلغت اثناء الاحتلال الفرنسي سنة 1844 ، مابين 70000 الى

[1]– عباس كحول، مقاومة الزعاطشة من خلال موقف ومراسلات شيوخ الزوايا بالزاب الشرقي وأحمد خدوا، المرجع نفسه، ص ص 658-663.

[2]– عباس كحول، مقاومة الزعاطشة من خلال موقف ومراسلات شيوخ الزوايا بالزاب الشرقي وأحمد خدوا، المرجع نفسه، ص 232.

[3]– أسماء شمول وفريدة شرفة، دور بوعزيز بن قانة في دعم الاحتلال الفرنسي بإقليم الزيبان من خلال المكتب العربي 1844-1864م، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 186 .

80000 نخلة و بلغت قيمة الضريبة المفروضة عند احتلال بسكرة حسب ضباط المكتب العربي الى 19.600 فرانك . [1]

الجدول رقم02: توزيع الضرائب بين قرى الزيبان و المطيعة لشيخ العرب بوعزيز بن قانة لسنة 1846.

القبائل التابعة	الزاب الظهراوي	الزاب القبلي	الزاب الشرقي	القبائل المطيعة
بسكرة: 23000 كورة: 485.75 فلياش: 3.850.5 شتمة: 20.094.5 سيدي عقبة: 20.094.5	بوشقرون: 6.835.45 ليشانة: 8.127.33 الزعاطشة: 3.903.25 فرفار: 5.083 فوغالة: 2.466 العامري: 1.893 طولقة: 10.1 البرج: 10.630	أوماش: 3.858 مليلي: 4.556.50 الزاوية مليلي: 835.75 مناهلة: 1.554 أورلال: 11.824.25 مخادمة: 2.362.50 بنطيوس: 2.825 صحيرة: 3.817 ليوة : 3.405.50	تهودة: 800 سريانة: 1.250 قرطة: 1.000 زريبة الواد: 4.20 بادس: 6.000 ليانة: 7.000 زريبة أحمد: 850	العمورة: 3.500 أولاد سيدي صالح: 2.137.50 أولاد صولة: 21.000 جبل ششار: 12.000

المصدر: أسماء شمول وفريدة شرفة، المرجع السابق، ص 191.

[1]– أسماء شمول وفريدة شرفة،، دور بوعزيز بن قانة في دعم الاحتلال الفرنسي بإقليم الزيبان من خلال المكتب العربي 1844–1864م، المرجع السابق، ص 190 .

و نتيجة على تحصيل الضرائب من القبائل التابعة له بمنطقة الزيبان كان شيخ العرب يمارس دور القاضي اتجاه المعارضين لسياسة فرنسا من خلال القاء القبض على المدنيين وفرض العقوبات الردعية و الغرامات المالية المختلفة على السكان. [1]

في الأخير يمكن القول أن عائلة ابن قانة نموذجا بارزا لتحول بعض الزعامات التقليدية في الجزائر من وسطاء السلطة في العهد العثماني إلى أدوات وظيفية في يد الاستعمار الفرنسي، فبعد أن منحتهم الإدارة العثمانية مشيخة العرب لمواجهة النفوذ فتحالفت الأسرة لاحقا مع السلطة الاستعمارية الفرنسية حفاظا على امتيازاتها ونفوذها.

2- الإدارة الأهلية بوادي سوف

لم تخضع وادي سوف خلال عهد الجزائر العثمانية (1518-1830) إلى الحكم المركزي المتمثل في بايلك الشرق، تحت سلطة الباي وعاصمته رغم أن للباي ممثلين في الاقليم منهم شيخ العرب للصحراء[2]، كان الشيخ سليمان الحاجي حاكم تقرت سنة 1854، وقد رفض التعاون مع الفرنسيين، مما دفع السلطات الاستعمارية إلى تكليفه بمهمة سرية للتفاوض مع محمد بن عبد الله بن ناصر. غير أن هذا الأخير شكّ في نوايا الفرنسيين، ورفض التعامل معهم، ما أدى إلى إصدار أوامر بإحضاره بالقوة. وأُرسلت بالفعل حملة عسكرية إلى واحة جمة، التي كان يتحصن فيها، بقيادة الضباط الفرنسيين "بين" و"باراي" و"مارمييه"، وذلك بتاريخ 29 يونيو 1854[3].

اندلعت معركة عنيفة بين الطرفين انتهت بإخضاع الشيخ محمد بن عبد الله بن ناصر، الذي استُشهد مع عدد من أتباعه. وقد عبّر أحد الضباط الفرنسيين عن صعوبة المواجهة قائلاً: "لقد كلفنا إخضاع هذا الرجل أكثر مما كلفتنا معارك كبيرة." وامتد ذلك الصراع إلى ما بعد

---

[1]- أسماء شمول وفريدة شرفة، ، دور بوعزيز بن قانة في دعم الاحتلال الفرنسي بإقليم الزيبان من خلال المكتب العربي 1844-1864م، المرجع نفسه، ص 191.

[2]- سعد بن البشير لعمامرة، قاموس الشهيد بمنطقة سوف ولاية الوادي، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 34.

[3]علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلبداية الثورة التحريرية 1832-1945،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-*2009، ص 19

الاحتلال الفرنسي للجنوب الجزائري، ولم يكن أهل سوف خارج هذا الصراع، وإنما توزع ولائهم إلى قسمين:

القسم الأول: ويضم طرود ممثلين في أهل الوادي وقمار والدبيلة بوعكاز.

القسم الثاني: المكون من أولاد سعود يضم سكان الزكم، تاغزوت وكوينيني ويوالوت عائلة بن قانة[1].

عملت السلطات الفرنسية على كسب العائلات الجزائرية ليحكموا بواسطتهم الشعب، وأسندوا إليهم الوظائف والمناصب وأغرقت عليهم بالمال والأوسمة، عملت فرنسا على الاستثمار في هذه الخلافات القائمة بينها، كما وسعوا صراع هذه الخلافات بين أمراء بني جلاب وسلاطين تقرت حول السلطة[2].

كما دخل بني جلاب على خط الصراع بين أسرتي بن قانة وبوعكاز، فحين توجه إبراهيم بن جلاب لأداء فريضة الحج، كلف أخيه علي بن جلاب لإدارة السلطنة من بعده وقد ساند هذا الخير فرحات بن سعيد في ثورته ضد الحاج أحمد باي واتفقا على الاتصال بالفرنسيين الذين تأخروا في الرد على رسائلهم، كما قام علي بن جلاب بالاعتراف بسيادة الفرنسيين على سلطته ودفع لهم الجزية، طلب علي بن جلاب من فرنسا سجن أخيه إبراهيم أثناء عودته من الحج، لكن الفرنسيين رفضوا طلبه[3]. عمل السلطان عبد الرحمن بن جلاب على توطيد حكمه داخل المملكة عن طريق الاتصال بالفرنسيين وإعلان ولائه لهم، وبذلك منحوه برنوس وقفطان الحكم والخاتم وهو ما رفضه

[1]–علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية، مذكرة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2003، ص 19.

[2]– محمد بن معمر، علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر، مجلة الحضارة الإسلامية، مج 9، ع1، 2005، ص 25.

[3]– جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 228.

السكان وبهذا أصبح في خدمة الفرنسيين واعتراف بسيادتهم بينما كان حرا في الاحتفاظ بهذه السيادة مستقلة لفترة طويلة[1].

وقد اتسمت علاقة بني جلاب والفرنسيين بين عامي 1833-1852 بالودية لمهادنة سلاطين بني جلاب للفرنسيين، بهدف الحفاظ على استقرار إمارتهم وتخوفهم من تحالف المناطق المجاورة لهم ضدهم، وبهذا أرسل السلطان عبد الرحمن إلى الحاكم العام الفرنسي فوارول "Foirol" هو جنرال سويسري خدم في جيش الجمهورية الفرنسية، يحكم له عرض بالمساعدة في القضاء على أحمد باي[2].

تم تكليفهم بالأعمال المهمة، وعلى رأسهم قادة الأهالي (القياد والشيوخ) الذين يعملون بإخلاص، فيجمعون المعلومات، ولو تطلب الأمر من خارج وادي سوف، كما فعل قايد المصاعبة (مانا ماني) بإرسال مخبر في سنة 1915 إلى غدامس الليبية، والتحقيق في الحوادث ميدانيا، حدث التعاون بين الإدارة وبعض القياد ورجال الطرق في استقبال ورعاية رجال "الميعاد الخيري" الذي خطب فيه الباشاغا مصرلي، مذكرا بجهود فرنسا في تطوير منطقة الرمال، وتحسين ظروفها الصعبة، وتوحيد صفوف أبنائها، ووضح أن سكان وادي سوف يعبرون عن فرحتهم ومحبتهم لضيوف سوف، وضع نظام الحكم منحا أساسيا في سياسته وهي التجسس على السكان، ورصد تحركاتهم، وتطبيق أقصى العقوبات عليهم[3]، مثل عزل المسلم بمدرسة الأهالي الفرنسية، عبد القادر بن طالب السعيد، والذي أظهر ميوله وطني، وأقصي قبل إتمامه السنة الدراسية، كما طرد معلم مدرسة النجاح العربية في قمار، وكتمت أصوات العلماء المصلحين قبل ذلك في أفريل 1938م، وأوقف الشيخ الطاهر التليلي بعد شهر من الخطابة التدريس في بلده قمار، ارتبطت

[1]- هبة الله بوغرارة، الأوضاع الاجتماعية والثقافية بمنطقة وادي ريغ تقرت خلال العهد الاستعماري 1854-1962، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ المعاصر قسم العلوم الإنسانية، وثيقة تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص 53.

[2]- هبة الله بوعزة، الأوضاع الاجتماعية والثقافية بمنطقة وادي ريغ تقرت خلال العهد الاستعماري 1854-1962، المرجع السابق ص 54.

[3]-علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلىبداية الثورة التحريرية 1832-1945، المرجع السابق، ص ص 97-98.

حياة الفرنسيين في المناطق الصحراوية باستخلاص المال من السكان، لأن توغل الجيش يحتاج إلى مصاريف كثيرة، لا تغطيها إلا الأموال التي يقوم بجبايتها قادة الأهالي، بتحديد ضرائب لكل قبيلة، وتدعى الجباية العرشية، ومنها ضريبية الزكاة التي تفرض على عدة أصناف من الأنعام التي يريدها السكان، وضريبة اللزمة التي تؤخذ من النخيل في مناطق الجنوب وخصوصا منطقة تقرت، ومنها وادي سوف، فضلا عن الغرامات الإضافية التي يمنح صاحبها وصلا، أما الغرامات العقابية فتفرض على كل رافض أو مخالف للأوامر وبلغت قيمتها 5 فرنكات عن الشخص في سنة 1883[1].

3- الإدارة الأهلية بالمسيلة

كانت منطقة المسيلة قبيل الاحتلال الفرنسي تخضع لسلطة ونفوذ عائلة المقراني التي امتد نفوذها على كامل تراب الحضنة الغربية باسم السلطة التركية التي ضمت 3 سفريات(60 جندي) تحت إمارة أحمد بن يحي آخر قيادة الاتراك بالمنطقة، كانت عائلة المقراني ذات التأثير الكبير على مشيخة أولاد ماضي في التحكم في المسيلة وبلاد الحضنة[2].

تعتبر عائلة بوضياف أهم عائلة نافذة في القيادة والسلطة قبل وخلال الاحتلال الفرنسي لمنطقة الحضنة عامة وبلدية المسيلة المختلطة خصوصا، وامتازت بتأثير قوي ودور بارز في التحكم في المنطقة خلال الفترة التركية من خلال علاقتها بعائلة المقراني بمجانة قبل أن تقوم فرنسا باستغلال أعيانها في قيادة المنطقة، وبحكم الامتيازات التي كانت لعائلة بوضياف بمنطقة المسيلة والتي أرادت الحفاظ عليها في ضوء الوضع الجديد بعد احتلال فرنسا لمدينة الجزائر، فقد سارعت من خلال قائدها بوضياف بن بوراس في تقديم الولاء للسلطة الفرنسية، تم تعيين بوضياف قائد على المسيلة من طرف فرنسا مكان أحمد المقراني وبفضل هذا الانتشار الواسع لعائلة

[1]- علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلىبداية الثورة التحريرية 1832-1945، المرجع نفسه، ص 105-106.

[2]-بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجستير في تاريخ حضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2016، ص 43.

الضيافات فقد تمكنت من كسب ثقة فرنسا، من جهة ولعبت أدورا مختلفة مع الأهالي، إذ كان أفرادها يعدون بمثابة قوة درع وحماية محلية، وقد أشرف على العديد من العمليات وحل النزاعات والمشكلات بشكل منفرد دون الرجوع إلى فرنسا أحيانا وقد ملكت عائلة بوضياف أراضي واسعة بدوار السعيد بعرش أولاد ماضي بلغت 1817 هكتار، إضافة إلى أراضي الكومين بلغت 427م، ترأس بوضياف جمعية الإسلامية لإعادة أعمار فرنسا والمدعمة لها، وكان يعمل على جمع المال من الأهالي لفائدة فرنسا والجمعيات الثقافية والرياضية[1].

حيث قامت فرنسا بتفكيك الوحدات القبلية التقليدية بدافع الانتقام من مساندتهم لثورة المقراني[2]، كما قامت بقهر الأهالي ومصادرة أراضيهم والتصرف فيها، وقد خولت لهم صلاحيات واسعة تجاه الأهالي كالرقابة الصارمة على الأسواق والجماعات المهنية، خاصة النساء القابلات والتعليم العمومي والإسلامي، ومراقبة الجمعيات الدينية والزوايا وكل النشاطات السياسية للأهالي.

غير أن نفوذ العائلة تقلص ولم يعد لأفرادها دور بعد وفاة بوضياف الصديق 1920م مما دفع بعض الشخصيات منها إلى طلب رد الاعتبار للعائلة، إلا أن هذا الدور كان موازي لأدوار أخرى على حساب الأهالي الذين ضاقوا ذرعا بتصريحات بعض قيادة العائلة أمثال القايد الصديق قبل وخلال الحرب العالمية الأولى.

[1]–بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840–1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري– قسنطينة، 2011، ص 139–140.

[2]–بيرم كمال، الاحتلال الفرنسي والمقاومة الشعبية بمنطقة الحضنة، دراسة وثائقية في انتصاب الاحتلال والمقاومة الشعبية وإدارة الأهالي 1838–1954، ط1، دار سيم، 2013، ص 204.

قائمة بأسماء بعض قياد عائلة بوضياف[1].

الجدول رقم (03): قائمة بأسماء بعض قياد عائلة بوضياف

أسماء القياد	تاريخ ومكان الوظيفة
سي بوضياف بن بوراس	أحد أفراد بعثة 1831 التي أعلنت الولاء لفرنسا وتولى قيادة منطقة المسيلة سنة 1841 سبتمبر من طرف الجنرال نيقري.
بوضياف بن هني بن بوراس	قايد اللوطاية 1860 ثم قايد منطقة واد القصب 1872 وعضو اللجنة البلدية 1901.
بوضياف الصخري بن بوراس	قايد العلمة 1860 إلى 1864 ثم قايد الحضنة الغربية 82-1898.
بوضياف إبراهيم بن محمد	قايد السعيدة بين 1865-1871.
بوضياف الصديق بن بوضياف	قايد أولاد عدي لقبالة منذ 1882/11/23 إلى 1920 [أكبر شخصية بعد الصخري]
بوضياف محمد بن القريشي	قايد بني يلمان منذ 20 مارس 1885.
بوضياف النذير بن الشلالي	قايد الدريعات بين 20 مارس 1885 إلى 1902.
بوضياف محمد بن هني	خليفة أبيه بن هني بملوزة والخرابشة منذ 20 مارس 1885 ثم آغا 1899 قايد اللفيف الأجنبي.

المصدر: بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية، المرجع السابق، ص 204-205.

[1]-بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية، الاحتلال الفرنسي والمقاومة الشعبية بمنطقة الحضنة، دراسة وثائقية في انتصاب الاحتلال والمقاومة الشعبية وإدارة الأهالي 1838-1954، المرجع السابق، ص 204-205.

4- الإدارة الأهلية بوهران

استعانت الإدارة الأهلية بالعائلات ذات النفوذ السياسي المادي أو الديني في الغرب الجزائري بتسيير شؤون الأهالي[1]، وتمرير أوامرهم وهذا من منطلق أن السكان لهم ثقة في رؤساء عشائرهم وقبائلهم، وبالتالي اخضاعهم وقبولهم لسلطتها الاستعمارية، فقد حاولت السلطات الاستعمارية الإبقاء على القيادات العشائرية القديمة دون تغييرها من ناحية نظامها القبائلي فاستخدمت هذه الزعمات واستفادت من خدماتها ودمجها في المكتب العربي كموظفين أهليين التنظيم الإداري المعتاد لديهم، سواء من ناحية الألقاب أو الرتب[2]، إلى جانب اخضاع الأهالي وتنظيم أمورهم، نجد أن المكتب العربي ساهم في تسيير الشؤون العربية، وابقائهم تحت المراقبة الدائمة ألا وهو التعيين أي أن الإدارة الفرنسية، كانت تختار موظفيها من الأهالي وفق شروط في مقدمتها .... المشروع الاستعماري من خلال اسهاماتهم في الحملات العسكرية ضد المقاومة[3]، خاصة القبائل المخزنية المتغيرة بثرائها المادي والعسكري، لهذا استعانت فرنسا بالقبائل المخزنية وعلى رأسها قبيلة الدوابر والزمالة التي عينت أفرادها أغوات على مستوى أغويتي تيارت واليعقوبية وذلك بحكم معرفتها بقبائل المنطقتين تيارت وسعيدة[4].

وفي الأخير يمكن القول أن الإدارة الأهلية في الغرب الجزائري وخاصة في منطقة وهران، كانت جزءًا أساسيا من السياسة الاستعمارية الفرنسية التي هدفت إلى السيطرة على السكان المحليين من خلال هياكل تقليدية قائمة، تمثلت هذه الإدارة في تعيين قيادات محلية مثل القايد والأغا الذين كانوا يتولون مهام الإشراف على القبائل وجمع الضرائب والحفاظ على النظام، مما جعلهم حلقة وصل بين السلطة الاستعمارية والمجتمع المحلي.

---

[1]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية ما بين 1850 و1919، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص ص 11-12.

[2]-حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 40.

[3]-فاطمة حباش، المرجع السابق، ص 171.

[4]-إبراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 35-36.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الصراع بين هذه الأسر الكبرى كان هدفها الحفاظ على مكانتا وسلطتها فقط وعلى هذا الأساس تعاملت الإدارة الاستعمارية مع معظم هاته الأسر، التي اكتسبتها منذ الوجود العثماني للجزائر من جاه وشهرة ونسب فكانت هذه الأسر تحل النزاعات وتجمع الضرائب وغيرها من الأمور، والسيطرة على هذه العائلات قامت السلطات الفرنسية بتوظيف قادتها في وظائف خليفة، باشاغا قايد والشيخ[1].

فنجد بوعزيز بن قانة استغل فرصة كسب السلطة الفرنسية والاستفادة من نفوذها، فبدأ بالتعاون مع فرنسا وسرعات ما عينوه شيخ العرب خافا لفرحات بن سعيد وفي هذا نجد الجنرال قالبوا يقول « بوعزيز رجل سياسي اعتمد على خدمة الحكومة، وله أملاك عديدة في مدينة قسنطينة وضواحيها عكس فرحات بن سعيد المتغير والسهل الاستمالة، وإن الاعتبارات المختلفة تجعلني أفضل بوعزيز عن منافسه، لهذا أرجوكم تعيين بوعزيز شيخا للعرب »[2].

كانت مهمة ضباط المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة هو تثبيت ودعم ابن قانة ضد الثائرين على الاستعمار، من بينهم حلفاء الأمير عبد القادر ومن معه، لأنهم كانوا منتشرين بكثرة في الزيبان وفي أوساط القبائل أخرى من قيادة شيخ العرب، فقامت فرنسا بضرب هؤلاء الأنصار واستغلال الخصام والعداوة بين الأسر الكبرى في الجنوب القسنطيني، وهذا كله من أجل بسط نفوذها والسيطرة والتوغل داخل الصحراء[3].

[1]–هواري مختار، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه العائلات المستنفذة في الجنوب القسنطيني 1837–1870.

[2]–إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص 50–51.

[3]– المرجع نفسه، ص 52–63.

ثانيا: الإدارة الأهلية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية:

1- التحولات الثقافية:

لقد واجهت السلطة الفرنسية منذ بداية احتلالها للجزائر صعوبات لتحقيق حاجياتها الاقتصادية والاجتماعية[1]، وهذا ما جعل الإدارة الأهلية منذ بداية الاحتلال تقوم بجمع المعلومات حول طبيعة المجتمع الجزائري، وذلك لتسهيل السيطرة عليه وإخضاعه بسهولة[2].

أ) التعليم:

كان التعليم مستهدف من طرف الإدارة الأهلية، حيث حاولت تغييره بما يخدم مصالحها وسياستها الإدارية.

- **التعليم الأهالي "الحر" والثقافة العربية الإسلامية:** منذ أن خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي، لم تبق الأوضاع على حالها، بل شهدت تحولات جذرية، وخاصة في المجال الثقافي الذي تدهور بشكل كبير، فقد سعت فرنسا منذ البداية إلى دمج الجزائر كجزء لا يتجزأ منها، وبالتالي فرضت ثقافة تابعة لها تختلف عن المبادئ الإسلامية[3]، ومن هنا نلاحظ أنه بعد الاحتلال، أصبح التعليم في الجزائر تحت إشراف الحكام الفرنسيين على مختلف المستويات، بداية من الضباط العسكريين ووصولا إلى قادة المقاطعات والبلديات[4]، بحيث يلتزم ضباط المكاتب العربية يتولى مراقبة هذه المدارس بصفة دائمة من خلال متابعة سير عملهم، هذا التعليم كان يشرف عليه خريجو الزوايا والمعاهد الإسلامية[5]، حيث كانوا يدرسون التلاميذ وفق مرحلتين: المرحلة الأولى تركز على تعليم مبادئ القراءة والكتابة، أما المرحلة الثانية تخص تعليم العقيدة والفقه الإسلامي.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 160.

[2]- محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870م، رسالة الماجستير، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008م، ص 126.

[3]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 26.

[4]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 217-218.

[5]- إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 32.

بوجه عام سعت السلطة الاستعمارية إلى فرض رقابة صارمة على هذا النوع من التعليم، رغم ادعائها بتنظيمه، ومع أن هذه الرقابة ظلت شكلية في كثير من الأحيان[1]، وهذا بهدف إعلام المستعمر بمستوى التعليم التقليدي، ليس لأجل تعديله وتحسينه أو فرنسته وإنما لأجل السيطرة السياسية، وهكذا فإن مسألة التعليم الأهلي قد أصبحت من اختصاص الإدارة الأهلية، فقد تعاملت معها بسياسة الإقصاء[2].

قامت فرنسا على إقصاء وقتل اللغة العربية وفرض لغتها على الشعب الجزائري للقضاء عليه وعلى وحدته وطمس شخصيته وإخضاعه لنفوذها، وكان من أهم الوسائل التي اتخذها المستعمرون الفرنسيون لبلوغ ذلك محاربة التعليم العربي الإسلامي.

قامت بعرقلة فتح المدارس بمقتضى عدد من القوانين والقرارات الجائزة التي منعت فتح المدارس العربية تحت مجموعة من العقوبات (الحبس والترغيم...) وأهم تلك القوانين والقرارات:

- قانون الأهلي الصادر في 28 يونيو 1881.
- قانون 18 يناير 1887 الخاص بتنظيم التعليم العام.
- قانون 18 أكتوبر 1882 الخاص بتعليم الأهالي الجزائريين الابتدائي العام والحر.
- قانون 27 سبتمبر 1807.
- مرسوم 8 مارس 1938.
- قانون 6 أغسطس 1943 الخاص بفتح المدارس الحرة الإسلامية.
- قانون 27 نوفمبر 1944 الخاص بتسيير التعليم الحر في الجزائر.

استعملت فرنسا هذه القوانين أسلحة ماضية لمحاربة خنق نشاطات جمعية العلماء التعليمية كإغلاق بعض مدارسها[3].

---

[1]- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 82.

[2]- إيخون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمر (1830-1880م)، تر: محمد عبد الكريم، دار القصبة، الجزائر، 2005م، ص 122-123.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، الجزء الأول، دار المعرفة، ص 269-270.

ب) محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي:

سعت السياسة الفرنسية الرسمية إلى محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي من خلال دعمها للسياسات التي تخدم هذا التوجه، فقد منعت جمعية العلماء من فتح المدارس، وكان هذا المنع أقصى أشكال الظلم التي تعرضت لها الجمعية على يد الحكومة الفرنسية، كما تعمدت السلطات الاستعمارية الإساءة إلى الثقافة العربية الإسلامية، متهمة إياها بالتعصب، والانغلاق الروحي، والتشدد الأخلاقي، في حين حاولت في المقابل تلميع صورة الثقافة الفرنسية والمسيحية وإبرازها كرمز للتقدم والإنسانية، وقد أثبتت الوقائع مدى تواطؤ الكنيسة والإدارة الاستعمارية في محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي ، ومدى قوة تأثير الكنيسة في هذا المجال، وقد أشار الشيخ البشير الإبراهيمي إلى ذلك قوله: « إن الحاكم المدني العام للجزائر لرهن بإشارة من إشارات رئيس الكنيسة الكاثوليكية، بل إذ هذا الرئيس هو الحاكم في الحقيقة»[1].

بذلت السلطات الفرنسية جهودًا لمحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي في الجزائر وذلك من خلال منع التعليم العربي الإسلامي ومحاولة تشويه صورة الثقافة الإسلامية، مع تعزيز مكانة الثقافة الفرنسية والمسيحية، بمساندة قوية من الكنيسة.

قامت الإدارة الأهلية باستغلال الظروف الصعبة التي كانت تواجه الجزائر من مجاعة وفقر ما بين سنتي 1867-1868م، لأجل إخضاعها فأسست جمعية الآباء البيض للتوغل بين السكان بفتح المدارس وتقريبهم من النصرانية عن طريق التعليم[2]، وهدفهم هو تنصير الجزائريين في المدارس بتقديمهم كدروس لأطفال من أجل هدم العقيدة والخلاق الإسلامية، وقد أصدر مرسومين: الأول في 1850/07/14م، ويخص المدارس العربية – الفرنسية أي المدارس العلمانية في المدن

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، المرجع نفسه، ص 583.

[2]- شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص 853.

الكبرى، أما المرسوم الثاني في 1850/09/30م ويخص تأسيس وتنظيم المدارس العربية الإسلامية[1].

لقد عملت المكاتب العربية من خلال ضباطها بالبحث والمتابعة من أجل مواجهة أي نشاط يعرقل سياستها التعليمية، وخاصة الثورات الشعبية التي يقودها شخصيات دينية تنتسب إلى طرق صوفية[2]، لقد استفادت فرنسا من مهام ضباط المكاتب العربية في مراقبة العنصر القوي لدى المقاومة العسكرية، والمتمثلة في رجال الدين سواء بالمكاتب أو المدارس الأهلية والمساجد، فعرفت نقاط قوتها وضعفها وحجم انتشارها بالجزائر، لتتمكن من اقصائها إما بالمحو النهائي أو الإشراف والإخضاع للسلطة الاستعمارية[3].

2-التحولات الاجتماعية:

أ) الصحة:

عرف القطاع الصحي تحولا تحت تأثير وضغط المعمرين والمستوطنين، حيث عرف النظام تطورا كبيرا بعد فترة من الركود، إذ احتفظ بجوانبه الثلاث والمتمثلة في الصحة العسكرية والذي وفرت له السلطة الفرنسية كل الإمكانيات المادية والبشرية[4]، أما النظام الصحي الثاني فكان مخصص للأوروبيين فقط، حيث سيعرف هذا الجانب تطورا معتبرا تحت تأثير المستوطنين الأوروبيين، أما النظام الصحي الثالث والأخير كان مقدما للأهالي[5].

---

[1]- لكميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962م، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الالكتروني، ط1، أغسطس 2016، ص 52-53.

[2]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص 214-2015.

[3]- شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ص 106-107.

[4]- مصطفى خياطلي، الطب والأطباء خلال الفترة الاستعمارية، الجزائر، 2013، ص 381.

[5]- مصطفى خياطلي، الطب والأطباء خلال الفترة الاستعمارية المرجع نفسه، ص 228.

تم تأسيس أول مكتب صحي في 1830/07/28م، تحت إمرة وإدارة موظف عسكري مكلف بمراقبة الوضع الصحي بالجزائر، أما في عهد بيجو Bugeaud صاحب مشروع إقامة مراكز عسكرية للمراقبة والتموين[1].

من مهام المكتب العربي المحافظة على الصحة العمومية من خلال التقارير التي كانت ترفع دوريا إلى السلطات العليا عن طريق القسمة إلى أن تصل إلى المكتب السياسي تحت إشراف الحاكم العام، متابعة الوضع الصحي للجزائريين بفحصهم والكشف عليهم مجانا وتوفير الأدوية وتوزيعها مجانًا[2]، إضافة إلى الإشراف على عملية التطعيم على مستوى كل دائرة، وذلك بتوفير التلقيح حسب طلب الطبيب، وتقديم نصائح وإرشادات من الأمراض المعدية[3].

ب) الهجرة والتجنيس:

-تشجيع هجرة الاوربيين الى الجزائر، ولبلوغ هذه الغاية عمدت السلطات الفرنسية إلى توزيع الأرض على المستوطنين والشركات، وتقدم القروض بأَيْسَرِ الشروط، فمنحت الكولون 105.000 هكتاراً من الأراضي على سبيل المثال ما بين عامي 1842 و 1845 ، خارقةً بذلك مضمون وثيقة الاستسلام عام 1830 التي نصّت على احترام ملكية الجزائريين. ومنحت "شركة جنيف" 20.000 هكتار عام 1853 مقابل تشييد 10 قرى. وقدمت 160.000 هكتار من الغابات وكل غابات الفلين الجزائرية القابلة للاستغلال إلى 30 مستفيدًا، في مقدمتهم "شركة الهبرة والمقطع" (24.000 هكتار) عام 1864، مقابل إنجاز سد "بيريقو" (الذي انهار بمجرد إتمامه)، وقنوات ريّ وتجفيف مستنقعات، كما عملت على بناء المرافق الضرورية للإستيطان كالمساكن و المستوطنات. [4]

---

[1]- يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2018م، ص 109.

[2]- فاطمة حباش، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 339.

[3]- يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م، المرجع السابق، ص 113.

[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ص 155.

-العمل على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي، تهجير و التجهيل، وخاصة بإنتشار نار الفتنة بين القبائل، وتشجيع استهلاك الخمور، ونشر الفساد، وبث النزاعات و الفوضى بين الجزائريين، ومن اخطر مظاهر هذا الجانب تقسيم السكان الى سكان اصليين هم البربرو آخرون دخلاء بزعمهم هم العرب و بث التفرقة بينهم.

-تجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط النادرة كالخدمة في الجيش الفرنسي ، او المجالس المنخبة او الإدارة إضافة الى القراءة و الكتابة بالفرنسية وحيازة بعض الممتلكات، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية. [1]

3- التحولات الاقتصادية:

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي تحولات كبيرة مست مختلف المجالات، خاصة في الجانب الاقتصادي، وقد كانت الإدارة الأهلية جزءا من هذا التغيير، حيث استخدمها الاستعمار كوسيلة لتنفيذ سياساته الاقتصادية.

1- الضرائب:

عند دخول الفرنسيين أرض الجزائر، واجهتهم مشاكل وصعوبات لتحقيق الاستعمار ومنها مسألة التنظيم المالي ومسألة الضرائب[2]، فبعد إنشاء نظام إدارة المكاتب العربية وبعد المحاولات الفرنسية العديدة في تنظيم المالي للجزائر والسعي لضبطه لأجل تحقيق توازن بين المداخيل والمصاريف، ففي عهد بيجو تم ترسيم بقرار 1845/01/17م، مجموعة من الضرائب المعدة للأهالي وهي: العشور، الزكاة، العكر، وعرفت بالضرائب العربية لاقتصارها على "الأهالي" دون المعمرين[3]، ففي سنة 1852م تم تشكيل لجنة مكونة من ضباط ساميين للبحث في التنظيم المالي، لتخصيص ميزانية إضافية تتعلق بالمشاريع الخاصة بالأشغال العمومية والبناءات، والإنشاءات

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر المرجع السابق ، ص ص 156، 157.

[2]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 149.

[3]- عبد لحميد زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص 125.

كالسدود وفتح الطرق، وتموينها من قبل الأهالي في شكل ضرائب[1]، بالإضافة إلى ذلك كان ضباط المكاتب العربية والقوات الاستعمارية يعملون على إخضاع الأهالي بمختلف الوسائل منها إضرام النار في القرى وإنزال الغرامات المادية وفرض الغرائم والضرائب الباهظة إلى التدمير الشامل للعنصر الأهلي في كل مقوماته المادية والروحية[2].

2- الزراعة:

عرفت القبائل الجزائرية والأعراش منذ القدم نشاطات عدة في زراعة الحبوب، وتربية المواشي وذلك لأن أغلب سكانها هم من البدو ورعاة، فكانوا يعتمدون على زراعة الخضر وبعض الحبوب[3]، فقام الاستعمار بنهب أملاك الأهالي حيث تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية من نحو 3 ملايين هكتار عام 1880م، إلى نحو 1.4 مليون هكتار عام 1940 م، وطرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت تمثل مصدر رزق نحو 80% منهم إلى الأراضي القاحلة[4]، وفي هذا الوقت الذي تضاعف فيه العمل على زراعة الحنطة والذرة وكروم العنب والدخان وغيرها، في حين كان الأهالي يصارعون المجاعة ويعيشون في دائرة جهنمية إذ كان الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المعمر بزيادة 40% في الشهرين و 240% في السنة، ذلك أن ظاهرة الربا صادرت، تهدد بالقضاء على المجتمع الجزائري[5].

بعدما استولى المستوطنين على أجود الأراضي الجزائرية، طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، ومن أهمها الحبوب، واتجهوا إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور الخبيثة، الحوامض والتبغ وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.

---

[1]- حميدة عميراوي، أثار السياسة، المرجع السابق، ص 57.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال، المرجع السابق، ص 242-244.

[3]- أبو القسام سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 146.

[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 250.

[5]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال، المرجع السابق، ص 242.

وقد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية (سهول عين تيموشنت، وهران، هضاب مستغانم، تلال تلمسان...).

الجدول رقم 03: تطور مساحات زراعة الكروم[1].

السنة	1830	1895	1905	1923	1930	1939	1953
المساحة بالهكتار	23700	122000	179950	180414	271300	411131	371878

إضافة إلى التبغ بدأ الاهتمام بزراعته لغرض التصدير، وقد بلغت مساحاته 21.600 هكتار عام 1929، كلها تقريبا بيد المستوطنين، وإنتاجه حوالي 30.000 طن[2]. بدأت الإدارة الأهلية تقوم بدور المتابعة لهذه الزراعة خاصة (زراعة الحبوب) والزراعات الأخرى عامة، وذلك من خلال إحصاء مساحة كالأراضي التي زرعت، وكمية البذور التي وزعت فترة الحرث والزرع إلى غاية فترة الجني والحصاد[3].

ترفع هذه الاحصائيات على شكل تقارير شهرية وفصلية وسداسية وحتى سنوية على مستوى كل مكتب عربي بالقسمة، والذي يقوم بدوره بإرسال مختلف التقارير المجمعة إلى مكتب الشؤون العربية بالجزائر العاصمة بقيادة الحاكم العام[4].

فقد نجح المكتب العربي في نشر زراعة البطاطا ليس بين المعمرين فقط، وإنما بين الأهالي كذلك، ولأنها زراعة معاشية استهلاكية مفيدة أكثر مثل الحبوب[5].

---

[1]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 253-254.

[2]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 255.

[3]- ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتابي، مكتبة المعارف، مختارات من السياسة العلمية، لبنان، ص 08.

[4]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 77.

[5]- بن دامة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص 325-326.

3- الرعي:

تحتل تربية المواشي وممارسة الرعي المرتبة الثانية بعد الزراعة، لأنها متكاملات فلا يمكن التخلي عن كلهما، وخاصة أن معظم القبائل كانت تمارس الزراعة والرعي في وقت واحد بحكم الظروف الجغرافية والطبيعية[1].

كان اهتمام ضباط المكاتب العربية بالثروة الحيوانية اهتماما كبيرا وكان سعيهم لتسخيرها لمصالح الاستعمار، فقامت المكاتب العربية بالمحافظة على تلك الثروة وذلك بتزويد الأهالي بالعلف والاصطبلات لحمايتها من الجوع والبرد للاستفادة منها[2]، وقامت السلطة الفرنسية أيضا وخاصة ضباطها بتشجيع وتحسين سلالة الأغنام وتعديل طرق الجز، وشجعوا أيضا على إقامة حظائر التربية وأغلبها أقيمت وفق مخطط القرى الاستيطانية المعمرين وذلك للحفاظ على المواشي والأغنام[3].

سعى ضباط المكاتب العربية إلى تحسين وتشجيع تربية الأغنام وتوسيعها وذلك من خلال الخروج عند القبائل وتقديم لهم النصائح والتوجيهات في كيفية استغلال المواشي وتحصيل الصوف والجلود[4].

4- التجارة:

الاقتصاد هو تكامل بين النشاطات الرئيسية للممارسة بين السكان، من زراعة وصناعة ورعي وتجارة، حيث تنتشر وتزدهر حسب الظروف الموجودة[5].

تعتبر بداية ظهور الأسواق الأسبوعية بفضل وجود التنوع الزراعي والحيواني مما أنتج وجود نشاط تجاري بين الأهالي[6]، وبالطبع تكون هذه الأسواق تحت مراقبة وإشراف السلطة الرسمية

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء، المرجع السابق، ص 142.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 209.

[3]- حميدة عميراوي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 138.

[4]- Xavier yacono : op.cit p 62.

[5]- ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار،المصدر السابق، ص 9.

[6]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص 101.

بواسطة ضباط المكاتب العربية[1]، ومراقبة الأسواق عن قرب وما يتم فيها من مبادلات تجارية، والحفاظ على الأمن واستقرار تلك المبادلات لصالح الاستعمار والعمل على فرض حصار اقتصادي على القبائل الثائرة على العدو[2].

فإن تجارة القوافل تعتبر نوع من أنواع التجارة الخارجية لن التجارة الاستعمارية في الجزائر لم تقتصر على المستوى الداخلي فقط بل امتدت إلى ما وراء الحدود الجزائرية إفريقيا الوسطى، وبلاد السودان الغربي عن طريق الجنوب الغربي وحتى أوروبا، فهتم الفرنسيون بالتجارة الخارجية في مختلف ربوع الوطن، بدافع التوسيع الاستيطاني والسيطرة على المناطق[3]، فغن حركة القوافل تتم تحت إشراف الإدارة الأهلية وذلك لتحقيق مساعيها الكبرى لفرنسا لإنجاح تجارتها بإفريقيا وخارجها، اهتم الفرنسيون تحت إشراف الإدارة الأهلية بتجارة بعض قوافل القبائل المؤيدة لهم وهذا لجل ضمان الأمن لقوافلهم[4].

كانت المكاتب العربية تسهر على تأمين الطرق للقوافل العسكرية لتأديب السراق واسترجاع الممتلكات المسروقة[5].

4- الاستيطان وانعكاساته على الجزائريين:

1- تعريف سياسة الاستيطان:

الاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلى في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه وهو ينهب الأرض ويملكها، الاستيطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوفر في هذه المستعمرات نسبة كبيرة من المستعمرين[6].

---

[1]- شارل روبير آجريون، المرجع السابق، ص 684.

[2]- صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي، ص 214.

[3]- حميدة عميراوي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 18.

[4] - Xavier. Yacono, op.cit. p p 105-106.

[5]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 74.

[6]- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية لاتصال، الجزائر، 2010، ص 211-212.

2- غنعكاساته على الجزائريين:

كانت أول خطوات الاحتلال الفرنسي عند احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م هو تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه من الاستيلاء نهائيا على هذه الأرض، وهذا ما يتجلى من قول الجنرال لامور سيير، « من أجل تحقيق هذا الهدف، لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي، فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا، فإخضاع العرب لسلطتنا إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي، والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة... ولهذا ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا إلى الجزائر...»[1].

رأت فرنسا أن الاستيلاء على الجزائر يجب أن يأتي معمرين للبلاد ويستولوا عليها، لأن الأهالي لا ثقة فيهم لأنهم سوف يستغلون أي فرصة للثوران ضدهم. قام الجنرال كلوزال بوضع أسسا لتجنيد أبناء الشعب وتوزيع الأراضي على المستوطنين أو مساعدتهم لشراء أراضي من الجزائريين[2].

فنجد أن بعض المعمرين الذين استفادوا من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن، وقد أدت سياسة الاستيطان إلى تدمير البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري نتج عنها البؤس وهجرة السكان الأغنياء وتوقف الصناعات والحرف في مدينة الجزائر. لم يبق من سكان العاصمة المسلمين سنة 1871م سوى 16000 محشورة في القصبة العليا بعد أن كان عددها سنة 1830م يبلغ 30.000 نسمة تعيش في حالة لا يرثى لها وهذا ما يؤكده طبيب الجيش الفرنسي "ماريوس نيكولا" في كتابه الذي ألفه سنة 1846م حيث يقول: « كل ما تقع عليه العين

[1]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 300.

[2]- سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 257.

هنا حين يصل الإنسان، يبعث الحزن والأسى، فالأهالي أصبحوا في حال يرثى لها من البؤس والشقاء...»[1].

تحول غالبية الشعب الجزائري نتيجة لتدهور أوضاعه إلى مجرد طبقة شغيلة تعمل لساعات طويلة وبأجور زهيدة، تم استغلال هذه الوضعية البائسة لترويض الجزائريين حتى لا يثوروا، فيصبح همه الأساسي البحث عن لقمة عيش لا تسمن ولا تغني من جوع.

ونتيجة لهذا الوضعية المتهالكة وهذا الاستغلال الفاحش، وجد الجزائريون أنفسهم مع مطلع القرن العشرين وخاصة في فترة الحرب العالمية الأولى مجبرين على الهجرة للخارج بحثا عن العمل، ومن هنا بدأ الاستغلال الحقيقي للمواطن الجزائري، فوجد نفسه مجرد آلة تستغل في أعمال تفوق طاقته، يسكن في مراقد غير صحية، ومحروم من أبسط حقوقه كإنسان قبل أن يكون عامل[2].

ونظرا للتمييز العنصري نتج عن هذا الوضع وجود مجتمعين متناقضين ومتنافرين استمر إلى غاية الاستقلال من جهة مباني فرنسية كثيرة وجميلة وأمامها تجمعات عربية تسكن أكواخًا كالحيوانات تحوط بها الروائح الكريهة.

بالإضافة إلى سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية والبؤس والبطالة التي قدرت نسبتها في الأرياف سنة 1922م بحوالي 50% إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن، وانتشار الأحياء القصديرية.

وفي الجزائر العاصمة تعرض الجزائريون إلى مختلف أنواع التمييز العنصري[3]، تراجع رهيب في الصناعات الأهلية مثل النسيج والفخار والخزف ومختلف الصناعات التقليدية والأعمال اليدوية خاصة بعد أن انتشرت الوسائل التقنية الحديثة، واتجه الجزائريون في الداخل للاستغلال في

---

[1]– عمار عموره، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، المرجع السابق، ص 302.

[2]– حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد درايعية، أدرار، 2022–2023، ص 194–195.

[3]– عمار همووره، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، المرجع السابق، ص 303–304.

مختلف المؤسسات الصناعية الفرنسية مثل معاصر الزيت، المطاحن، التجارة، وصانعوا البراميل والعربات والحدادة...، وبلغ عدد العمال الصناعيين المسلمين رجالاً ونساءً وحتى أطفالا ممن لم يتجاوزا 15 سنة حوالي 20.000 نسمة[1].

وفي الأخير نقول أن الاستعمار الفرنسي جعل الشعب الجزائري بأسره فريسة الآلام والفقر والاضطهاد بعد قرن واثني وثلاثين سنة من حياته في ظل فرنسا، وقد قال الفرنسي رولان فارجييه: « إن البؤس المطلق الذي يضم برعب ووحشية مجموع الشعب الجزائري ليس إلا نتيجة حتمية للواقع الاستعماري ».

ونتيجة هذا الوضع الذي يعيشه الأهالي بسبب عدم اعتناء السلطات الاستعمارية بالجزائريين إلى سوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض بينهم مما أدى إلى ارتفاع الوفيات وتدهور صحة المواطنين عامة[2].

لقد استهدف المجتمع الجزائري في كيانه الروحي وبنيته الحضارية، من خلال تفكيك البنية الفكرية والثقافية عن طريق الاستيلاء على أملاك الأوقاف الإسلامية من أراضي ومساجد وزوايا ونهب مخزون المكتبات الجزائرية العامة والخاصة واشتداد الفقر والجوع، وانتشار الأمية على نطاق واسع[3].

وفي الأخير نقول أن الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلق كارثة إنسانية حقيقية على الأهالي، إذ لم يقتصر الاحتلال على السيطرة السياسية والعسكرية فقط، بل تعداه إلى محاولة اقتلاع الجزائريين من أراضيهم وهويتهم، فنجد المستوطنون الفرنسيون استولوا على أجود الأراضي الزراعية، كما عانى الأهالي من التمييز العنصري، حيث كانت فرنسا تمنح امتيازات للمستوطنين

[1]– حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900م)، المرجع السابق، ص 195.

[2]– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، مرجع سابق، ص 306.

[3]– حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834–1900م)، مرجع سابق، ص 216.

على حساب الأهالي، حيث تعرضوا للقمع والتهميش، مما أدى إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وفرضت عليهم ثقافة ولغة المستعمر، مما هدد هويتهم الوطنية والدينية.

وفي الأخير يمكن القول أن الإدارة الأهلية استغلت فرصة الخلافات بين الأسر، الكبرى، بتعيينهم منصب الشيخ العرب لكي تكسب مناصبهم وخدماتهم في خدمة وتنفيذ سياستها، فيقوم شيخ العرب بتسهيل المهمة لفرنسا بفرض الضرائب على السكان ونهب أراضيهم وانتهاك حرماتهم هذه.

الخـاتـمـة

بعد العرض والتحليل لموضوع الإدارة الأهلية بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من (1830إلى 1947)، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- تحولت الإدارة الأهلية من نظام تقليدي كان يعتمد عليه السكان المحليون إلى أداة في يد الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتسهيل بسط سيطرتها على الجزائر.
- بعد فشل مساعي فرنسا الأولى ونظرا لظروف جاءت اللجنة الإفريقية من أجل إعادة المحاولة من خلال التحقيق في المشاكل المتعلقة بالاحتلال، وذلك لتضع مقترحات وحلول مناسبة لأهم المشاكل المدروسة.
- بعد هذه التجارب أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية، وبعد مجيء الجنرال بيجو Bugeaud إلى الحكم، ومن هنا بدأت معالم الإدارة الأهلية تتضح أهادفها بإعادة إحياء إدارة الشؤون العربية في 1841م، برئاسة الجنرال دوماس وهو الذي تولى مهمة دراسة النظام الإداري لدولة الأمير عبد القادر وفعلا وصل مبدأ حكم العرب بالعرب.
- تم إنشاء المكتب العربي كأول مؤسسة إدارية عسكرية فرنسية التي لعبت دورا كبيرا في محاولة هدم بنى المجتمع الجزائري، وكانت هذه المكاتب أول وسيط فرنسي في الجزائر للإدارة شؤون الأهالي، التي تمثلت أهمها في جمع المعلومات وتجسس على القبائل وجمع الضرائب وغيرها من الأهداف التي تعددت وعملت على تثبيت الوجود الفرنسي والسيطرة الاستعمارية.
- لقد ساهم المكتب العربي في التفرقة بين الجزائريين وتحطيم سبل المقاومة الشعبية لتجسيد مشروعهم الاستعماري، بعد السيطرة على الوضع الاجتماعي باستغلال القبليات في تفكيك وحدة الشعب الجزائري، وعلى الرغم من ان المكاتب العربية لها دور فعال في تسهيل عملية السيطرة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر، إلا أننا نجدها لم تطبق إلا بعد محاولات عديدة ومختلفة، إلا أنه يبقى النظام الذي مكن فرنسا من السيطرة على الجزائريين والتحكم

في القبائل من منطلق المبدأ الأول الذي تم اعتقاده من قبل بيجو وهو "حكم العرب بالعرب".

- استخدمت فرنسا الإدارة الأهلية كوسيلة السيطرة والتحكم في المجتمع الجزائري من خلال توظيف الزعامات المحلية لخدمة مصالحها الاستعمارية.
- لقد كان تجنيد القياد لصالح السلطة الفرنسية، من خلال تسيير شؤون المجتمع حسب رغبة الإدارة الفرنسية وضرب المقاومة من الداخل وزيادة حدة الصراع بين العائلات الارستقراطية لمنع تنامي قوتها لكي لا تصبح منافس قوي في وجه السلطة الفرنسية وكان أكثر الأطراف المتضررة هو الشعب الجزائري.
- حاولت السلطة الفرنسية إغراء القياد بالإغداق الأموال عليهم وإعطائهم صلاحيات واسعة لحكم المجتمع بغرض تضييق الخناق عليه، وتجسس على مقاومات الشعبية ومحاولة تحطيمها.
- عرفت منطقة الزيبان ب مقاومتها الشديدة للاحتلال الفرنسي، لكن رغم ذلك تمكنت السلطة الفرنسية من استدراج العائلات النافذة إلى جانبها بروز زعامات دعمت الغدارة الفرنسية.
- اعتمدت الإدارة الأهلية على مصادرة الأراضي وفرض الضرائب والإبادة بمختلف أشكالها وتطبيق القوانين الردعية إلى سلب ممتلكات المجتمع الجزائري وحرمانهم من أبسط حقوقهم كما خلقت مظاهر البؤس والحرمان والفقر.

شكلت الإدارة الأهلية أداة استعمارية مزدوجة التأطير، ساهمت في ترسيخ الهيمنة الفرنسية على الجزائر من جهة، وفي تفكيك البنية الاجتماعية وإضعاف الثقة في الزعامات المحلية من جهة أخرى.

إن دراسة الإدارة الأهلية خلال فترة الاستعمار الفرنسي بين سنتي 1830 و1947 تفتح المجال أمام الباحثين لاستكشاف زوايا متعددة لم تُطرق بعد بالشكل الكافي، مثل مدى تفاعل البُنى التقليدية المحلية مع سياسات الاستعمار، وتحول دور الزعامات الأهلية في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي فرضها الاحتلال. كما يمكن توسيع البحث ليشمل المقارنة بين أنماط الإدارة

الأهلية في مختلف المناطق الجزائرية، أو بين النموذج الجزائري ونماذج أخرى في شمال إفريقيا أو مناطق أخرى من الإمبراطوريات الاستعمارية الفرنسية. هذا بالإضافة إلى إمكانية اعتماد مناهج جديدة، كالمقاربة الأنتروبولوجية أو التحليل السوسيولوجي، لفهم أعمق لتأثيرات هذه الإدارة على الهوية المجتمعية وعلى الذاكرة الجماعية في الجزائر.

الملاحق

الملحق: جدول التنظيم الأقاليم الجنوبي بالجزائر

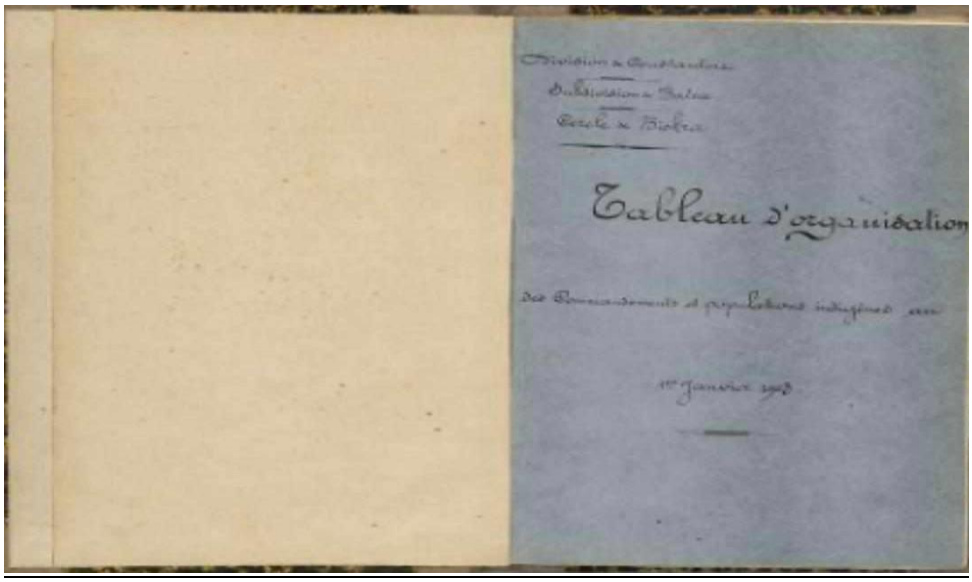
Division d'Constantine

Subdivision de Batna

Cercle de Biskra

Tableau d'organisation

des Commandements et populations indigènes au

1er Janvier 1903

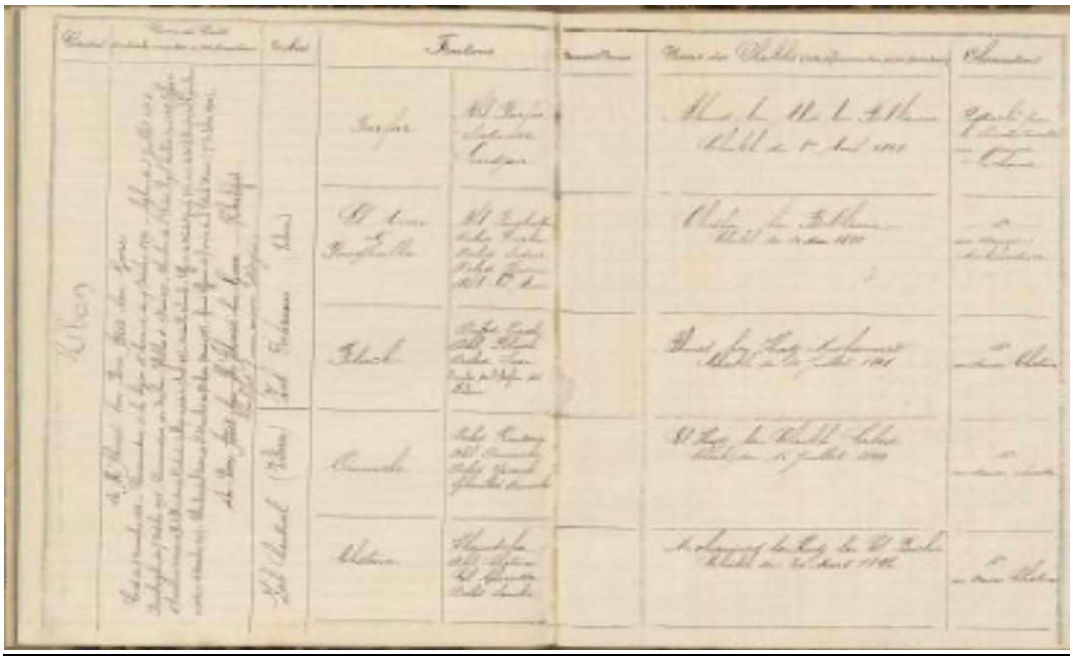

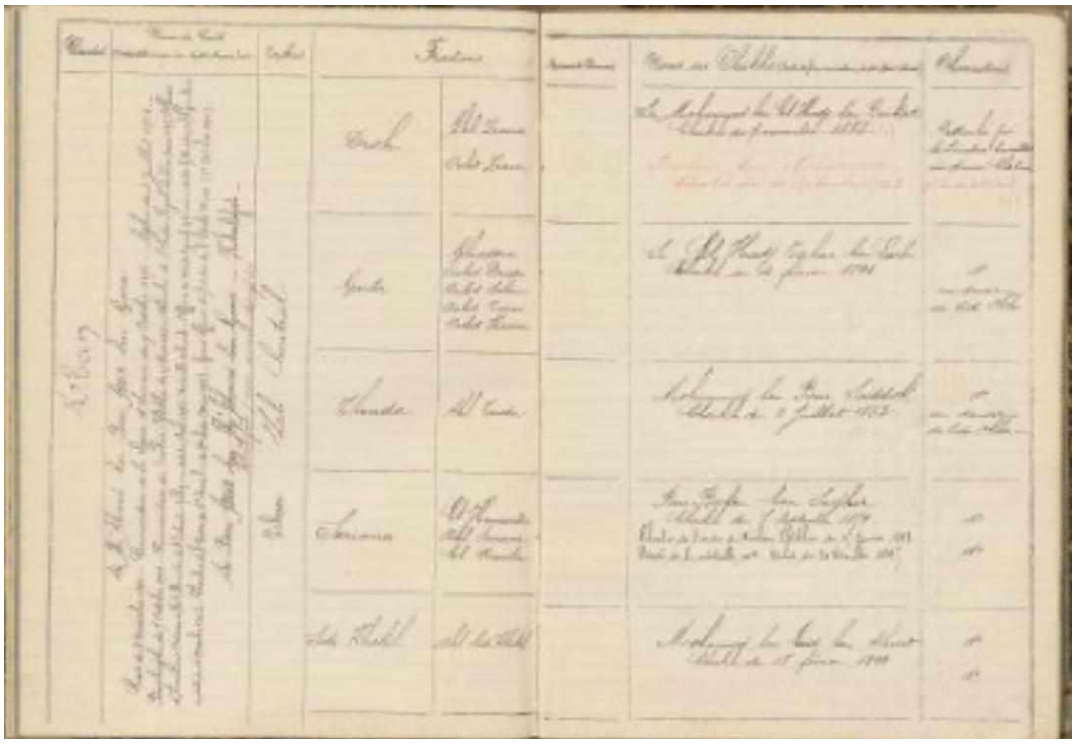

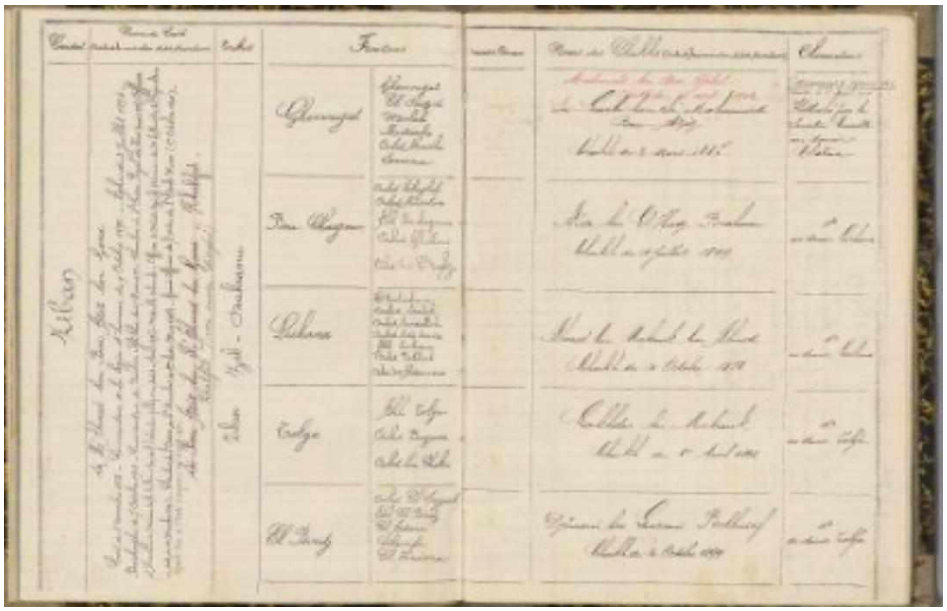

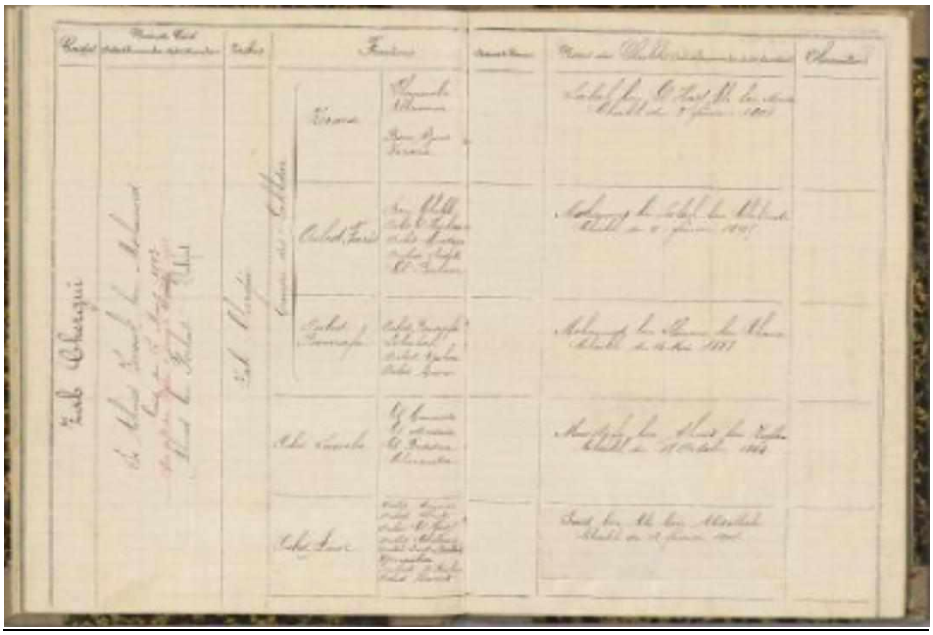

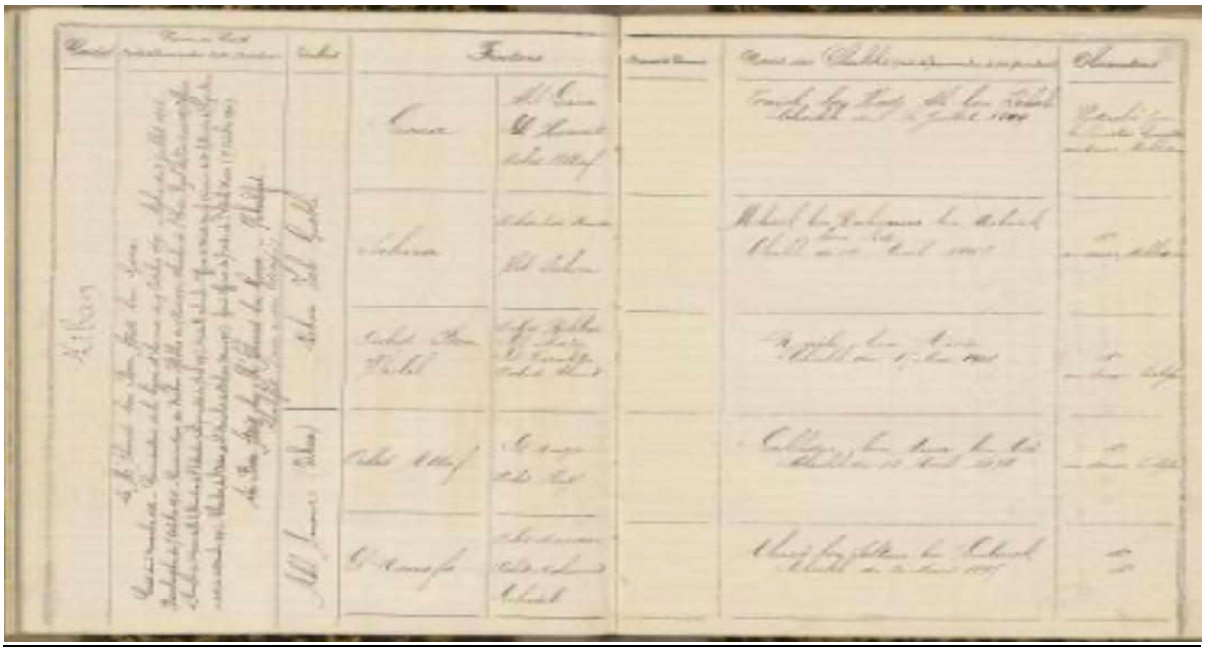

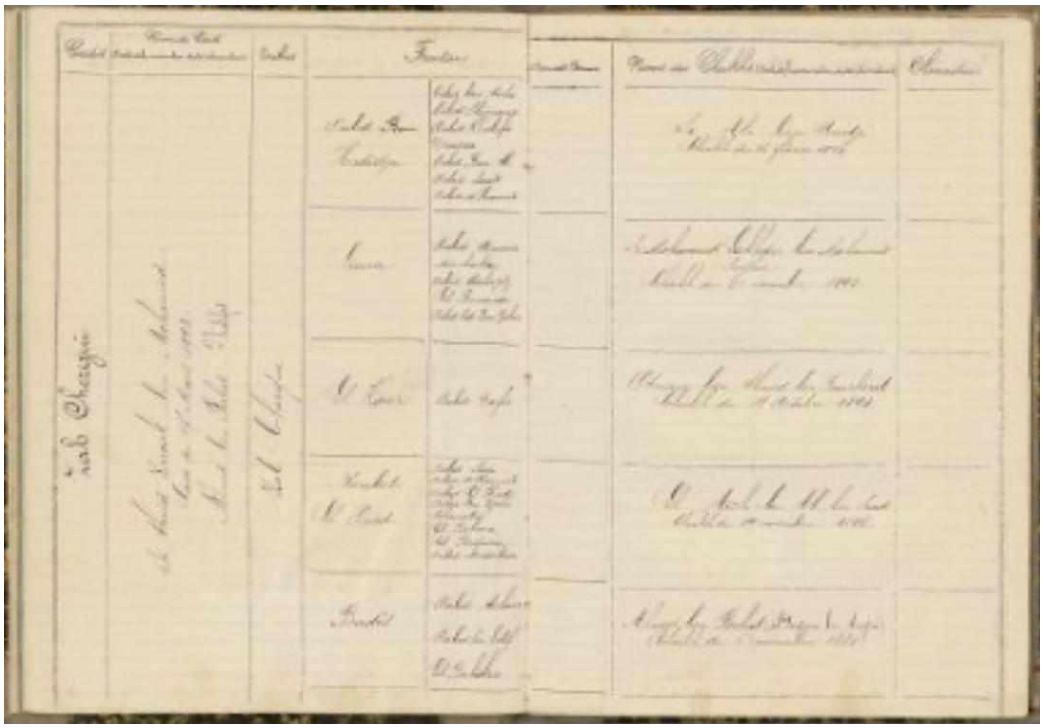

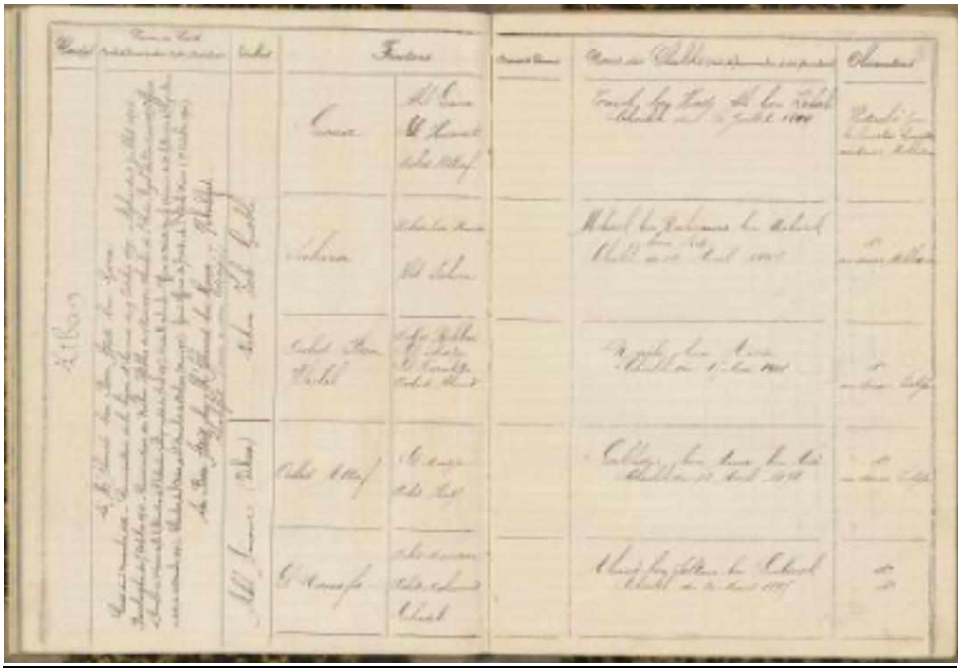

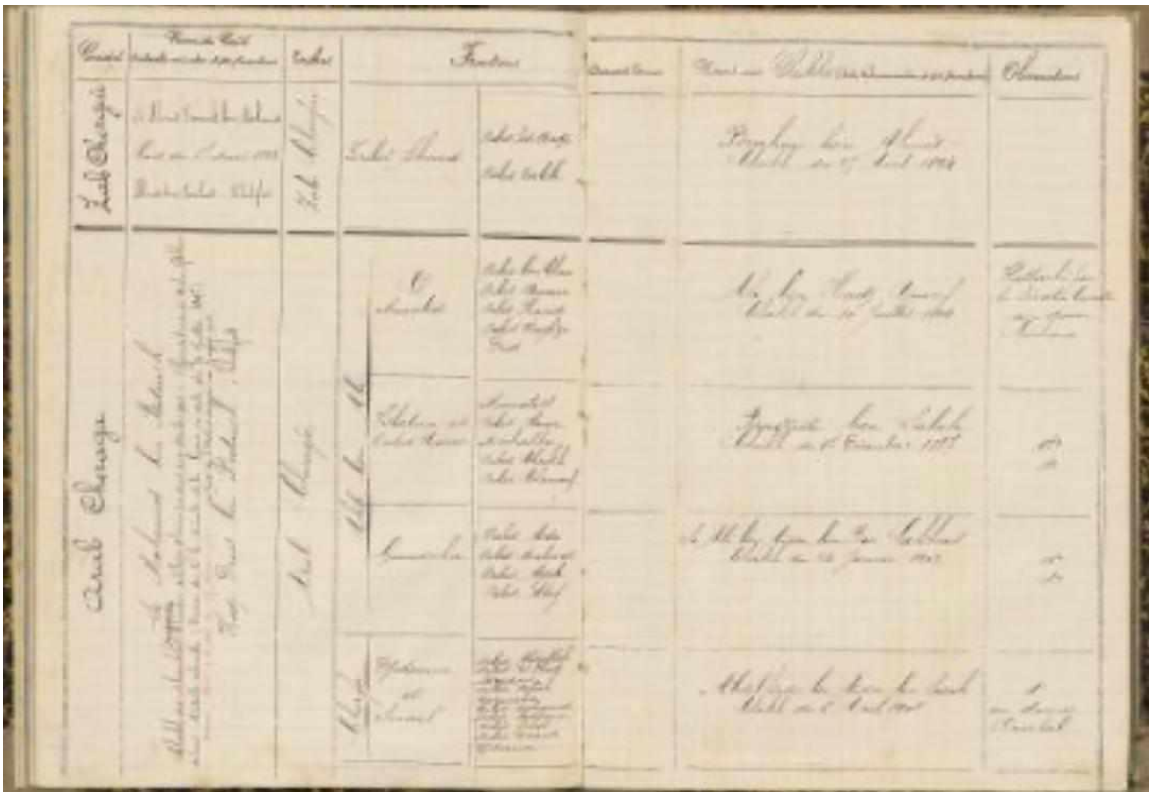

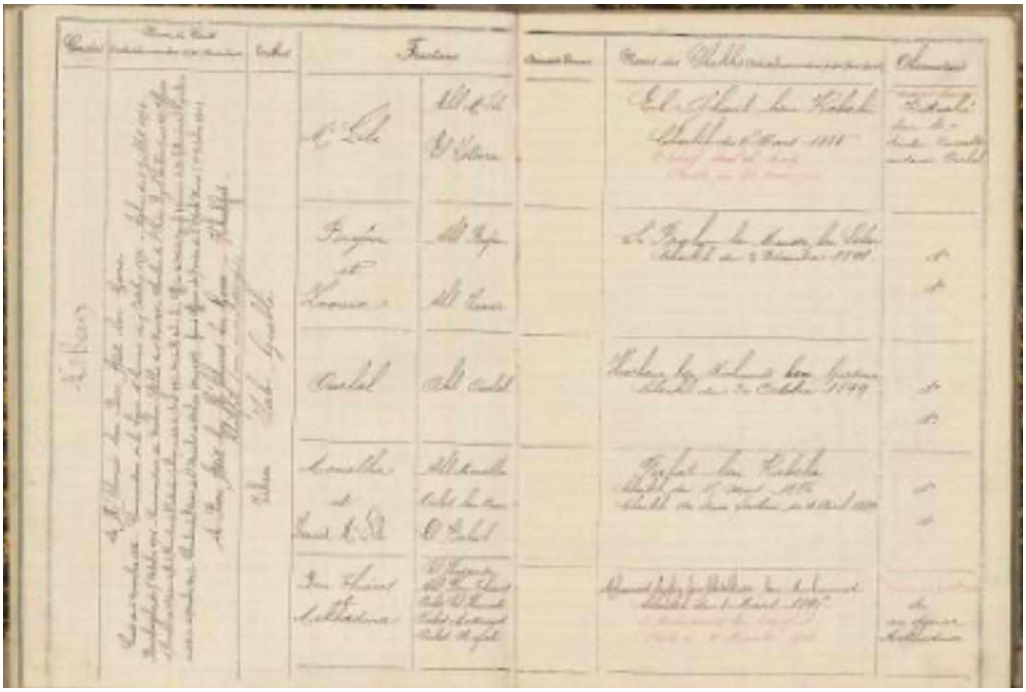

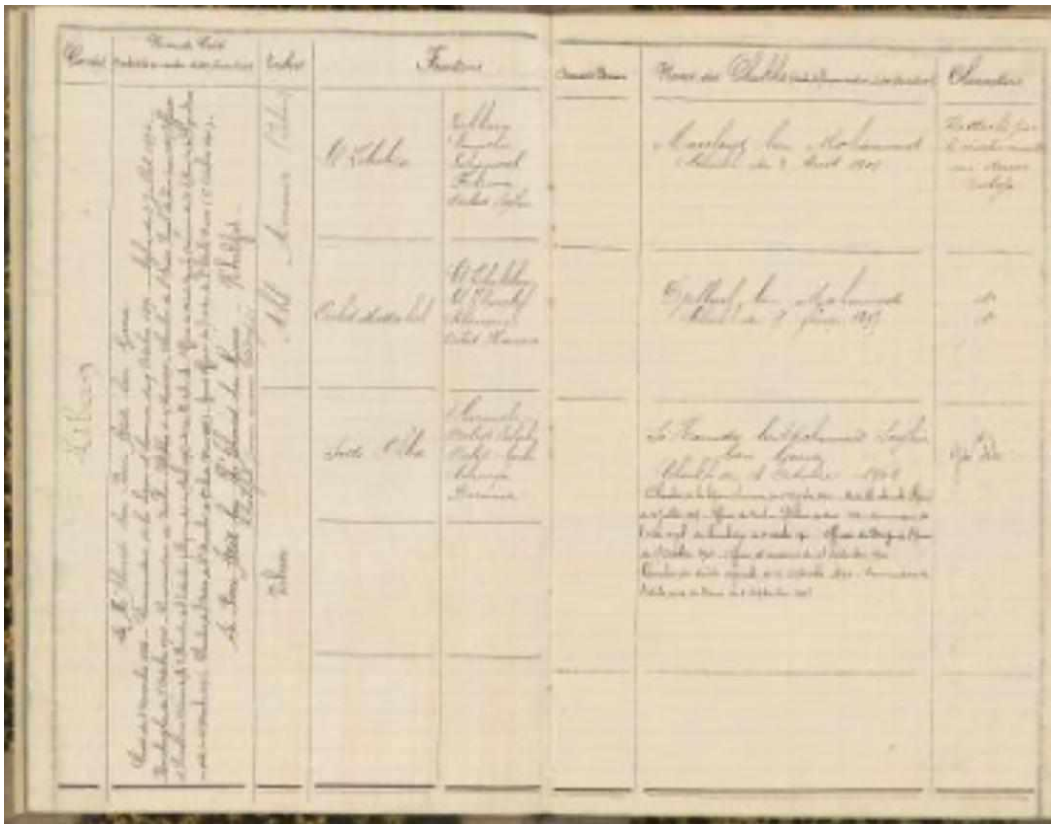

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAI
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE L
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES
REF: / D.S.H/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية –السنة الجامعية 2024- 2025
رقم : / ق.ع.إ / 2025

التصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله،

-الطالب(ة): عمراوي ياسمين ..رقم بطاقة الطالب: 3503347 تاريخ الصدور: 2016

المسجل (ين) بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: العلوم الانسانية شعبة: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر .....

والمكلف(ين) بإنجاز مذكرة ماستر الموسومة ب:

"...الإصلاحات الأصلية ما بين الحربين خلال فترة الاحتلال .....

.....الفرنسي 1830-1947....."

أصرح بشرفي(نا) أني(نا) ألتزم(نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

التاريخ: 26/5/2025

توقيع المعني:

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAI
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEURE ET DE I
RECHERCHE SCIETIUFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER – BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SCOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2025/2024

بسكرة في: 2025/05/27

الاسم واللقب الأستاذ المشرف : وافية نفطي
الرتبة : أستاذ محاضر (أ)
المؤسسة الأصلية : جامعة بسكرة

الموضوع: إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) وافية نفطي وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر

للطالبة: ياسمين عمراوي

في تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

والموسومة: بـ: الإدارة الأهلية بالجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1947م.

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بإيداعها.

إمضاء المشرف

مصادقة رئيس القسم

Université Mohamed Khider, B.P145 RP 07000 Biskra
☎ 033.50.1240

جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص.ب 145 ق ر ، 07000 بسكرة.
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، القطب الجامعي ، شتمة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1- المصادر باللغة العربية:

1) بن حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية، لنشر و التوزيع، الجزائر، 1975م.

2) تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، طبعة خاصة، الجزائر، 2011م.

ثانيا: المراجع

1-باللغة العربية:

1) ـــ، ـــ، الاوراسي ابان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية 1837- 1939، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009م.

2) آجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون، وفرنسا 1871، 1919، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

3) الأشرف مصطفى، الجزائر الامة و المجتمع، تر حنفي بن عيسة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

4) ايفون توران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1886م، تر، محمد عبد الكريم، دار القصية، الجزائر، 2005م.

5) باشا محمد ، تحفة الزائد في مآثر عبد القادر و أخبار الجزئر، ج1، د-ط، المطبعة التجارية، لاسكندرية، 1903م.

6) بسايح بوعلام ، من لويس فيليب الى نابليون الثالث،رالأمير عبد القادر مغلوبا لكن مظفرا، أعلام المقاومة الجزائرية من الاحتلال الفرنسي بالسيف و القلم 1830- 1954 تعريب خليل احمد خليل، مجلد 1، وزارة المجاهدين، رويبة، الجزائر، 2010م.

7) بسلي مقران، الحركة الدينية والاصلاحية ومنطقة القبائل، 1920- 1945، دار الامل، تيزي وزو، 2012م.

8) بقطاش خديجة ، الحركة التبريكية في الجزائر 1830- 1871م، دار حلب للنشر ، 1911م.

9) بلاح بشير، ريح لونيسي و أخرون، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830- 1889م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

10) بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي الجزائر 1830م – 1962 م، ج1، المؤلفات للنشر و التوزيع، 2013م.

11) بوحوش عمار، التاريخ السياسي الجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

12) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م و انعكاساتها على المغرب العربي، (د-ط)، دار الحكمة، للنشر، الجزائر، 2010م.

13) بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر و بناء الامة الجزائرية من الأمير الى حرب التحرير.

14) بوعزيز يحي ، تورات الجزائر بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، منشورات، المتحف الوطني المجاهد، الجزائر، 1996م.

15) تميم أسيا، التخصييات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك الجزائر، 2008م.

16) حرب أديب، التاريخ العسكري و الجداري للامير عبد القادر الجزائر 1808- 1847م، الجزء1، ط1، دار الرائد للكتب، الجزائر، 1983م.

17) حرز لله محمد العربي، منطقة الزاب مائة عام من المقاومة 1830-1930 دار السبيل، الجزائر، 2008م.

18) حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة، دار الامة، الجزائر، 2010م.

19) خياطي مصطفى، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، تر AMEP، الجزائر، 2013م/ الطب و الأطباء خلال الفترة الاستعمارة، الجزائر 2013م.

20) الزبيري محمد العربي، مقاومة جنوب الاحتلال الفرنسي الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1972م

21) زوزو عبد الحميد، نصوص وواحق في تاريخ الجزائر الحديث، د–ط، المؤسسة الوصية الكتاب الجزائر، 1994م.

22) سعد الله أبو القاسم، أبحاث و آراء في الريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1996م.

23) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، ط1، دار الرائد، الجزائر، 2009م.

24) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزئر بداية الاحتلال،ط3، (ش، و، ن، ت) الجزائر، 1982م.

25) سعودي محمد العربي، المؤسسات المرتكزة و المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1962م.

26) سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر، 1867، 1992، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009م.

27) سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض، الدولة الجزائرية، 1832م–1847م، دار القصية للنشر، الجزائر، 2012م.

28) عباد صالح، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

29) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، د– ط، شركة، دار الامة، د–م، 2007م.

30) عبيد مصطفى، الفكرة الاستعماري السانسيموتي في مصر والجزائر 1833- 1870م، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وترجرية توماس (إسماعيل)، أوروبا و أثرها في الجزائر، دار المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013م،

31) العسلي بسام، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1830-1838م، ط2، بيروت، 1986م.

32) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، الجزائر خاصة، ج2/ دار المعرفة، الجزائر.

33) عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، د ط، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005م.

34) عميراوي أحميدي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، 20004م.

35) عيساوي محمد ونبيل شريفي، الجزائر الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011م.

36) فركوس صالح ، تاريخ جهاد الامة الجزائرية لاحتلال الرئيسي المقاومة المسلحة، 1830م-1962م، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2012م.

37) فركوس صالح، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء تراث البلاد، 1844-1861م، د-ط، منشورات جامعية، بابي مختار، وغيابه، 2006م.

38) قفان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999م.

39) لعمامرة سعد بن البكير، قاموس الشهيد بمنطقة سوق ولاية الوادي دار هومة، الجزائر، 2014م.

40) لونيسي إبراهيم، بحوث في التاريخ الاجتماعي و الثقافي للجزائر، ابان الاحتلال الفرنسي، دار هومة، الجزائر، 2013م.

41) المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر، (د–ط)، (د –ت)، الجزائر، (د س –ن).

42) معاش جميلة، الاسر المحلية الحاكمةفي بايلك الشرق الجزائري من القرن 10 هـ ديوان المطبوعات، الجزائر، 2014م.

43) مهديد إبراهيم، القطاع الومراني، دراسة حول المجتمع الجزائري المقاومة و الهوية الوطنية ما بين 1850–1919، دار الاديب الجزائر، 2006م.

44) ميامي إبراهيم، المقاومة الشعبية الجزائرية، دار مدني للنشر، الجزائر، 2009م.

2- باللغة الاجنبية:

1) Ageron (Ch–R) : les Algériens Musulmans et la France (1871–1919), Edition presse universitaire de France, paris, 1968.
2) F. Hugonet, Souvenits. D'un. Chef de. bureau arabe, paris, 1850,
3) Richard Ayoun , Le décret Crémieux et l'insurrection de 1871 en Algérie, journal office du mercredi 20 juillet 1780,
4) Xavier Yacono,les bureaux arabes et l'ebolution des genres de vie indigesn dans l' ouest du tull algerois. Paris.1953.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1) بوغرارة هبة الله، الأوضاع الاجتماعية والثقافية بمنطقة وادي ريغ تقرت خلال العهد الاستعماري 1854–1962، أطروحة دكتوراه تخصص التاريخ المعاصر قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.

2) بومزو عز الدين، الضباط الفرنسيون الإداريون في إقليم الشرق الجزائري – إرنست مرسييه نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م– 2008م

3) بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011،

4) بيرم كمال، بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجستير في تاريخ حضارات البحر المتوسط، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2016

5) تلمساني يوسف، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830-1870م، مذكرة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2004-2005 م.

6) حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في المد الاستعماري بالغرب الجزائري، مذكرة الدكتوراه، جامعة وهران، 2014م،

7) حرمة عبد الكريم، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1834-1900م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد درايعية، أدرار، 2022-2023،

8) غنابزية علي، مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي إلىبداية الثورة التحريرية 1832-1945،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009

9) قلفاط عبد الباسط، سياسة الاحتلال الفرنسي تجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830-1992، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية 2010-2011م.

10) مجاهد يمينة، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، 2018م،

11) ناقل عائشة ، الاستعمار الفرنسي للجزائر واستغلاله للواقع الاجتماعي الموروث من نظام إيالة الجزائر 1830-1930، مذكرة دكتوراه، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، 2021.

12) هواري مختار، سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتجاه العائلات المستنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاوراس الحديث و المعاصر، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008م، 2009م.

13) يحياوي محمد، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900 مذكرة لنيل شهادة الماجستار في التاريخ الحديث 20005، 20006.

رابعا: المقالات المنشورة بالمجلات العلمية

11) بيرم كمال مسألة القيادة و إدارة الأهالي بالحضنة بداية الاحتلال الفرنسي ودور القيادات المحلية عائلة بوضياف أنموذجا"، المجلة التاريخية الجزائرية العدد 03، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.

1) بن معمر محمد، علاقة بني جلاب سلاملين تحرت بالسلطة التعاونية في الجزائر، مجلة الحضارة الإسلامية، مج 9، ع 12، 2005م.

2) بوتشيشة عبد القادر، لافيجري والتنصير في الجزائر، مجلة أفاق عملية، مج 11، ع2 جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2019م.

3) بوحرص شهيناز، دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر، 1830- 1871، المجلة الجزائرية البحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، الجزائر، 2015.

4) حليمي عبد القادر، أصول النشأة لمدينة الجزائر، مجلة الاصالة، ع3، سنة 2 وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية الجزائرية، 1972.

5) حليمي عبد القادر، تخطيط مدينة الجزائر، مجلة الاصالة، ع6، سنة 1، وزارة التعليم، الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، 1972م.

6) حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830م، 1848م، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، 2017م.

7) سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الإحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة، البدر، ع3، مارس 2011، دب.

8) صابر نور الدين، المكاتب العربية و السياسة الاستيطلانية الفرنسية في الجزئر إقليم قسنطينية انموذجا، مجلة طلبة للدراسات العلمية الآكاديمية م6/ ع2018،1

9) كحول عباس، مقاومة الزعاطشة من خلال موقف ومراسلات شيوخ الزوايا بالزاب الشرقي و أحمر خدو، مجلة علوم الانسان و الانسان والمجتمع جامعة عنابة، ،الجزائر، 2012م.

10) ولد النبية كريم، القياد في نظام الإدارة الاستعمارية التواطلو التعسف و الخيانة (1867– 1962)، مجلة القرطابي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009م.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: التنظيم الإداري للاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1947	
أولا: التنظيم الإداري في ظل النظام العسكري 1830-1870	06
ثانيا: التنظيم الإداري في ظل المدني 1830-1870	11
1-أسباب تغيير النظام	11
2-الأقاليم الخاصة بالمعمرين	14
3-أهم السياسات المطبقة في مرحلة الحكم المدني	16
الفصل الثاني آليات تطبيق الإدارة الأهلية بالجزائر	
أولا: إدارة المكاتب العربية	21
1-ظروف نشأتها	21
2-مفهوم المكاتب العربية وأهدافها	23
3-مهام وصلاحيات المكاتب العربية	25
4-التقسيمات الإدارية للمكاتب العربية	27
5-موقف الأهالي من المكاتب العربية والانتقادات الموجهة لها	28
ثانيا: إدارة القياد والشيوخ	29
1-إدارة القياد	29
1-2-هيكلة إدارة القياد	29
1-3-القياد في النظام الإداري الاستعماري في الجزائر	32
1-4-مظاهر إستغلال القياد في السياسة الاستعمارية في الجزائر	35
2-إدارة الشيوخ	36
2-1-تعريف الشيخ	36

2-2-مهام الشيخ	**36**
الفصل الثالث: نماذج عن الإدارة الأهلية بالجزائر وتأثيراتها	
أولا : نماذج عن الإدارة الاهلية	37
1-إدارة الزيبان	37
2-إدارة واد سوف	43
3-إدارة المسيلة	46
4-إدارة وهران	49
ثانيا: تأثير الإدارة الاهلية و التحولات الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية و الاستيطان	51
1-التحولات الثقافية	51
2-التحولات الاجتماعية	54
3-التحولات الاقتصادية	56
4-الاستيطان و انعكاساته على الجزائريين	60
خاتمة	66
الملاحق	70
قائمة المصادر و المراجع	77
فهرس المحتويات	87
فهرس الجداول	89
الملخص	-

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شروط إختيار القايد	34
02	توزيع الضرائب بين قرى الزيبان المطبعة لشيخ العرب بوعزيز بن قانة لسنة 1846	42
03	قائمة بأسماء بعض قياد عائلة بوضياف	48
04	يمثل تطور مساحات زراعة الكروم	58

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الإدارة الأهلية في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي الممتدة من 1830 إلى 1947م، مع التركيز على آليات تطبيق هذا النظام الإداري من خلال المكاتب العربية، التي مثلت أول مؤسسة إدارية عسكرية استعمارية تهدف إلى تفكيك البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري. تستعرض الدراسة تأثير الإدارة الأهلية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ودورها في تعزيز السيطرة الفرنسية عبر الاستيطان وتغيير البنية الاجتماعية. كما تسلط الضوء على الأهمية السياسية والإدارية لهذا النظام في تثبيت الوجود الاستعماري، من خلال التحكم في السكان المحليين عبر أعوان جزائريين يخضعون للسلطة الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الأهلية، السياسة الاستعمارية الفرنسية، المكاتب العربية، الإدارة الاستعمارية، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، الاستيطان.

Abstract:

This study addresses the topic of indigenous administration in Algeria during the French colonial period from 1830 to 1945, focusing on the mechanisms of implementing this administrative system through the Arab Offices, which represented the first colonial military-administrative institution aimed at dismantling the traditional social structures of Algerian society. The study examines the impact of indigenous administration on the economic and social life of the population, as well as its role in reinforcing French control through settlement policies and altering the social fabric. It also highlights the political and administrative significance of this system in consolidating colonial presence by controlling the local population through Algerian agents subordinate to French authority.

Keywords: Indigenous administration, French colonial policy, Arab Offices, colonial administration, economic and social impacts, settlement.